

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ



اتفاقية لالة مغنية وأثرها في العلاقات الجزائرية المغربية
(1844/1963م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تحت إشراف :

إعداد الطالبة:

• د / بوبكر محمد سعيد

• بن عمران مارية

• المشرف المساعد : أ.د / أحمد جعفري

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الأستاذ (ة)
رئيسا	جامعة غرداية	أ.د/الشيخ لكحل
مشرفا، مقرا	جامعة غرداية	د/بوبكر محمد سعيد
المشرف المساعد	جامعة غرداية	أ.د/أحمد جعفري
مناقشا	جامعة غرداية	أ.د/ناصر بالحاج

السنة الجامعية: 2025/2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ



اتفاقية لالة مغنية وأثرها في العلاقات الجزائرية المغربية (1844/1963م)

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تحت إشراف :

• د / بوبكر محمد سعيد

• المشرف المساعد: أ.د / أحمد جعفري

إعداد الطالي:

• بن عمران مارية

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الأستاذ (ة)
رئيسا	جامعة غرداية	أ.د/ الشيخ لكحل
مشرفا، مقرا	جامعة غرداية	د/ بوبكر محمد سعيد
المشرف المساعد	جامعة غرداية	أ.د/ أحمد جعفري
مناقشا	جامعة غرداية	أ.د/ ناصر بالحاج

السنة الجامعية: 2025/2026.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك بعد الله ورسوله، إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله، عرفاناً بفضلهما ودعمهما المتواصل لي طوال مسيرتي الدراسية.

كما أهديه إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا سنداً لي في مختلف مراحل حياتي.

وإلى صديقتي العزيزات: رقية، إيمان، جميلة، فاطمة، رحمة، هيام.. اللواتي رافقني وشجعني، وكان لهن أثر كبير في دعمي وتحفيزي لإتمام هذا العمل، كما أتمنى لهن دوام التوفيق والنجاح في مشوارهن الدراسي والمهني، وأن يحققن كل ما يتطلعن إليه في حياتهن.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجيةً من الله التوفيق والسداد.

الشكر والعرفان

أولاً الحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل، فله الحمد والشكر دائماً وأبداً.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى والديَّ الكريمين اللذين لم يبخلا عليّ بشيء، سواءً بالدعم المادي أو المعنوي، وكانا خير سندٍ لي طوال مسيرتي الدراسية. وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي الكرام، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، لما قدموه لي من علم وتوجيه.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور "بوبكر محمد السعيد"، الذي أمدني بالنصح والإرشاد والإعانة طوال مدة إنجاز هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتوجه بشكر خاص إلى المشرف المساعد "أحمد جعفري"، الذي كان له فضل كبير في دعمي ومرافقتي، ولم يتردد يوماً في تقديم المساعدة والتوجيه طوال فترة إعداد هذه المذكرة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأحسن إليه.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى زملائي وزميلاتي بقسم التاريخ، اللذين جمعني بهم أجمل اللحظات والمواقف خلال سنوات الدراسة، فكانوا لي كالإخوة والأخوات، نتقاسم التعب والفرح والدعم والتشجيع، وأتمنى لهم جميعاً دوام التوفيق والنجاح في حياتهم العلمية والعملية، وأن يحققوا كل ما يصبون إليه.

كما أتقدم بالشكر إلى ابنة خالتي وابن خالي نجاة وعبد المجيد، والطالبة السابقة في تخصص التاريخ عزة جبريط، لما قدموه لي من دعم ومساندة.

وفي الأخير، أتوجه بالشكر إلى وكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
ج	الجزء
درا	دراسة
د.ب	دون بلد
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
د.ن	دون نشر
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ع	عدد
م	مجلد

المقدمة

تُعَدُّ مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من القضايا التاريخية والسياسية البارزة التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات التاريخية والسياسية المغاربية، عبر فترات متعاقبة من التاريخ الحديث والمعاصر، ولا ارتباطها بجملة من التحولات الإقليمية والصدمات السياسية والتدخلات الخارجية، والتي كان لها أثراً واضحاً في تشكيل طبيعة العلاقات بين البلدين.

وقد اتسمت الحدود بينهما في أغلب فترات القرن 19م، وما قبله بعدم الاستقرار والتحديد الدقيق، إذ كانت فضاءً مفتوحاً يتأثر بموازن القوى السائدة وتنقل القبائل ونفوذ الدول المتعاقبة على المنطقة، مثل الزيانيين والسعديين والعثمانيين والعلويين. ومع بداية الوجود العثماني في الجزائر سنة 1518م، شهدت المناطق الحدودية توترات وصراعات متكررة، خاصة بين إيالة الجزائر والدولة السعدية ثم الدولة العلوية، حول مناطق ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، أبرزها تلمسان ووهران وما جاورهما.

واستمر هذا الوضع إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، الذي شكّل منعطفاً حاسماً في تاريخ القضية الحدودية، حيث انتقلت من إطارها التقليدي إلى إطار استعماري جديد هدفه إعادة تنظيم المجال بما يخدم المصالح الفرنسية. وفي هذا السياق برزت اتفاقية لالة مغنية سنة 1845م باعتبارها محطة أساسية في ترسيم الحدود بين الجزائر (تحت الحكم الفرنسي) والمغرب الأقصى، مستفيدة من الظروف السياسية التي أعقبت مقاومة الأمير عبد القادر ومعركة إيسلي سنة 1844م. وقد ترتبت عن هذه الاتفاقية آثار سياسية وجغرافية عميقة، انعكست على مسار العلاقات الجزائرية المغربية، وأسهمت في استمرار التوترات الحدودية إلى ما بعد الاستقلال.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بعنوان: "اتفاقية لالة مغنية وأثرها في العلاقات

الجزائرية المغربية (1844-1963م)"

1- حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بناءً على الأطر المنهجية التالية:

الحدود المكانية (المكان): يشمل النطاق الجغرافي للدراسة إقليمي دولتي الجزائر والمغرب الأقصى، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الحدودية الممتدة من تلمسان إلى فقيق، إضافة إلى المناطق الصحراوية التي لم تُحسم في الاتفاقية.

الحدود الزمنية (الزمان): تمتد من سنة 1844م (تاريخ معركة إيسلي التي مهدت للاتفاقية) إلى غاية سنة 1963م (تاريخ اندلاع حرب الرمال كأول صدام عسكري بعد الاستقلال).

2_أسباب اختيار الموضوع:

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تجلت في:

أ- أسباب ذاتية:

- ✓ ميلنا لدراسة المواضيع التي تتعلق بالتاريخ السياسي للمغرب العربي في فترته المعاصرة.
- ✓ الاهتمام الشخصي بدراسة تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب، لما يزر به من تداخلات سياسية وتطورات تاريخية متشابكة.
- ✓ التوجه نحو بحث القضايا التاريخية المتعلقة بالحدود والخلافات الإقليمية، ودورها في صياغة العلاقات بين الدول.
- ✓ الرغبة في التعرف على الأصول التاريخية للإشكالات الراهنة القائمة بين الجزائر والمغرب.

- ✓ السعي إلى تعميق المعرفة بتاريخ المغرب العربي خلال المرحلة الاستعمارية.
- ✓ كما كان لتوجيهات المشرف المساعد "أحمد جعفري" دور في توجيه الاهتمام نحو هذا الموضوع وتعزيز القناعة بأهمية التطرق لهذا الإشكال الحدودي.

أ- أسباب موضوعية :

- ✓ محاولة فهم موضوع التداخل بين الحدود الجزائرية المغربية وتأثيرها على المشهد السياسي بين الطرفين.

✓ إبراز تأثير الاستعمار الفرنسي في إعادة ترسيم الحدود وتوظيف النزاعات الإقليمية بما يحقق مصالحه الاستعمارية.

✓ بيان مكانة اتفاقية لالة مغنية بوصفها منعطفاً أساسياً في مسار تحديد الحدود بين الجزائر والمغرب.

✓ صلة الموضوع بالواقع الراهن، نظراً لاستمرار تأثير القضايا الحدودية ومسألة الصحراء الغربية في العلاقات بين البلدين.

3- إشكالية الموضوع

مما سبق ذكره صغنا إشكالية موضوعنا في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت اتفاقية لالة مغنية سنة 1845م في إعادة رسم الحدود بين الجزائر

والمغرب، وما أثرها في تطور العلاقات السياسية بين البلدين؟

وتندرج تحتها بعض الإشكاليات الفرعية:

✓ ما الجذور التاريخية لقضية الحدود الجزائرية المغربية؟

✓ كيف ساهمت الظروف التاريخية والسياسية في تمهيد الطريق لتوقيع اتفاقية لالة مغنية

سنة 1845م؟

✓ ما الأطراف التي شاركت في إبرام اتفاقية لالة مغنية؟

✓ فيما تمثلت أبرز بنود اتفاقية لالة مغنية؟

✓ أين تتجلى آثار الاتفاقية على العلاقات الجزائرية المغربية؟

4- خطة الموضوع:

لإحاطة شاملة بأبعاد هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا خطة بحثية

متكاملة قُسمت إلى ثلاثة فصول متسلسلة تاريخياً وموضوعياً؛ حيث استهللنا الدراسة بـ **فصل أول**

يعالج الجذور التاريخية تحت عنوان "الحدود الجزائرية المغربية قبل اتفاقية لالة مغنية"، تتبعنا في

مبحثه الأول واقع الحدود بين البلدين في مرحلة النفوذ العثماني وبداية الصراع مع السعديين من

(1518م-1671م)، لنتقل في المبحث الثاني لدراسة استمرار هذه العلاقات الحدودية في ظل بروز الدولة العلوية لغاية عشية الاحتلال الفرنسي عام 1830م.

ومن هذا الإطار التمهيدي السالف الذكر، انتقلنا إلى **الفصل الثاني** المخصص لدراسة "الظروف التاريخية لاتفاقية لالة مغنية 1845م وبنودها القانونية"، حيث رصدنا في المبحث الأول سياق التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري ومقاومة الأمير عبد القادر، ومن ثم عرّجنا في المبحث الثاني على معركة إيسلي 1844م باعتبارها المنعطف العسكري والسبب المباشر لفرض المعاهدة، لنصل في المبحث الثالث إلى تحليل النص القانوني للاتفاقية وتفصيل مواقف الأطراف الموقعة عليها. أما **الفصل الثالث والأخير**، فقد خصصناه لرصد الأبعاد السياسية تحت عنوان "تأثيرات اتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين (1954م-1963م)"، وبدأناه في المبحث الأول ببيان أثر القضية الحدودية في ظل الثورة التحريرية ومؤتمر طنجة 1958م، ثم تناولنا في المبحث الثاني حرب الرمال 1963م كأول صدام عسكري مباشر بعد الاستقلال، لنعالج في المبحث الثالث والأخير أثر هذا الصراع على العلاقات السياسية العامة بين البلدين.

وفي الأخير، تم تذييل هذه المذكرة بـ **خاتمة** تتضمن أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها، تليها مجموعة من **الملاحق التوضيحية**، ثم **قائمة المصادر والمراجع** التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث.

5-أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر مجال البحث التاريخي مجالاً واسعاً تختلف أهدافه وتتعدد معطياته، ويهدف تبني الباحث لموضوع معين إلى سد الفضول المعرفي الذي يلازمه وإزالة الغموض عن بعض القضايا. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج قضية الحدود التي تعد من المسائل المحورية والحساسة في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، وتسليط الضوء على اتفاقية لالة مغنية 1845م التي كان لها دور أساسي في رسم وضعية الحدود المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ الرغبة الأكاديمية في التعرف على أهم الاتفاقيات التاريخية والقانونية التي وضعت الحدود الغربية للجزائر.

✓ تتبع وفهم أثر هذه الاتفاقية وتداعياتها المستمرة على العلاقات السياسية بين البلدين.

6 الدراسات السابقة

لقد حظي موضوعنا باهتمام ملحوظ في الساحة الأكاديمية، حيث ساهمت الدراسات السابقة في فتح آفاق واسعة ومثلت منطلقاً أساسياً لدراستنا البحثية الحالية، ونذكر منها:

أطروحة الدكتوراه للباحث "عز الدين بن سيفي"، الموسومة بعنوان: "العلاقات الجزائرية المغربية 1246هـ - 1330هـ / 1830م - 1912م"؛ وتعد من الدراسات الشاملة التي أفادتنا في استقاء معلومات دقيقة عن طبيعة الروابط بين البلدين قبل الاحتلال (أي منذ سقوط دولة الموحدين وصولاً إلى الفترة العثمانية)، بالإضافة إلى تفصيل استنجد أهل تلمسان بالسلطان المغربي، وحيثيات معاهدتي طنجة ولالة مغنية، ووضع الحدود الناتجة بعد هذه المعاهدات .

رسالة الماجستير للباحث "رياض بوزرب"، الموسومة بعنوان: "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م"؛ وهي من أهم الدراسات التي تناولت الموضوع من جميع جوانبه، وخاصة في الفترة التي ركزت على أحداث وسياقات "حرب الرمال عام 1963م".

الأبحاث والمقالات الأكاديمية المنشورة للدكتور "عبد الله مقلاتي"، وفي مقدمتها دراسته الموسومة بـ: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958م"؛ والتي حللت بعمق تطورات ملف الحدود ومظاهر التوتر الميداني التي أعقبت المؤتمر.

7 - منهج الدراسة:

إن طبيعة هذا الموضوع وبنيته الزمنية فرضت علينا الاعتماد على المنهج التاريخي (الكرونولوجي) لتتبع تطور قضية الحدود الجزائرية المغربية عبر حقبة مختلفة منذ العهد العثماني وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، مستعينين في ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تتطلب وصف الظروف السياسية والعسكرية التي سبقت توقيع اتفاقية لالة مغنية سنة 1845م وتفكيك بنودها، بالإضافة إلى تحليل أثرها المستمر على العلاقات بين البلدين وفهم الأسباب العميقة التي أدت إلى اندلاع حرب الرمال سنة 1963م، وذلك بالاعتماد على المادة العلمية المستقاة من المصادر والمراجع.

8 - تعريف بأهم المصادر والمراجع:

حيث بدأنا أولاً بالاعتماد على المصادر والأصول التاريخية؛ وفي مقدمتها كتاب "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" لأبي العباس الناصري لتتبع الأحداث من وجهة نظر مغربية عاصرت تلك الفترة، ورغم أننا تعاملنا معه بحذر نقدي نظراً لتحامله على شخص الأمير عبد القادر وتحميله مسؤولية الحرب، إلا أنه أفادنا كثيراً في معرفة تفاصيل معركة إيسلي عام 1844م وتشتت الجيش المغربي، ورصد الأجواء السياسية التي أجبرت السلطان عبد الرحمن بن هشام على توقيع اتفاقية لالة مغنية لحماية عرشه بعد قصف فرنسا لطنجة والصويرة. كما استعنا بالجزء الخامس من كتاب "إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس" لابن زيدان لمعرفة الأوضاع الداخلية والقبائل وعلاقتها بالحدود. وينضم إلى هذه المصادر كتاب "حياة الأمير عبد القادر" لشارل هنري تشرشل وهو مصدر هام لأنه مأخوذ مباشرة من إملاءات وأحاديث الأمير الشخصية وفيه تفاصيل مساره العسكري وعلاقته بالمغرب. ومن هذه الأصول انتقلنا إلى المراجع والدراسات الحديثة التي ركّزنا فيها على الجانب الميداني والعسكري؛ وفي مقدمتها كتاب "الإصلاحات العسكرية بالمغرب" لبهيجة سيمو لتوثيق مبايعة أهل تلمسان عام 1831م ونكسة إيسلي، وينضم إليها كتاب "وجدة وأنكاد" لإسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي وهو مرجع هام أفادنا جداً في معرفة تفاصيل رسم الحدود البرية، والقرى والقبائل

التي فُصلت بموجب المعاهدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خريطة معركة إيسلي ويرافق هذه المراجع كتاب "التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر" لأديب حرب (بجزأيه) لمعرفة تنظيم المقاومة وتعداد الجيوش وحديثات المعركة. ولتتبع الخلفيات السياسية العامة، استعنا بكتاب "المغرب عبر التاريخ" لإبراهيم حركات لمعرفة موقف السلطان من الاحتلال الفرنسي، وكتاب "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" ليحيى بوعزيز لمعرفة طبيعة علاقة الأمير بالسلطان المغربي. وفي الختام اعتمدنا على مرجع "منازعات الحدود في العالم العربي" لمحمد رضوان لضبط الجوانب القانونية، وكتاب "العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية" لعبد الله مقلاتي لربط الأزمة بامتداداتها المعاصرة، بالإضافة إلى المجلات العلمية والدراسات السابقة التي عززت جوانب البحث.

9- صعوبات وعراقيل الموضوع:

لا تخلو أي دراسة علمية من بعض الصعوبات والعراقيل، والتي تجلت في بحثنا هذا في مجموعة من النقاط:

- ✓ صعوبة الوصول إلى كل الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة بالتفصيل.
- ✓ تشتت المادة العلمية الخاصة بالحدود بين عدة مراجع ومصادر.
- ✓ تداخل وتضارب بعض تفاصيل الروايات التاريخية حول الاتفاقية وتداعياتها السياسية.
- وأخيراً، فإن هذا العمل هو مجرد بداية لنا في مشوار التكوين العلمي في الجامعة، ونأمل أن تتاح لنا فرص أخرى للمزيد من التعلم والتكوين في هذا الطريق.

الفصل الاول: الحدود الجزائرية المغربية قبل

اتفاقية لالة مغنية

المبحث الاول: الحدود الجزائرية المغربية

(1671-1518)

المبحث الثاني: الحدود الجزائرية المغربية

(1830-1671)

تمهيد الفصل

عرفت العلاقات الجزائرية المغربية ظروفًا سياسية مختلفة خلال البدايات الأولى من القرن السادس عشر ساهمت في بروز وتشكل واقع حدودي مضطرب غلب عليه طابع التنافس والندية فبعد الوجود العثماني في الجزائر، تفجرت موجة من الصراعات الحدودية بين الحكام بالجزائر والسلاطين المغاربة (سواء في العهد السعدي أو العلوي)، حيث لم يكن النزاع مجرد مواجهة عسكرية، بل كان صراعاً حول السيادة والمجال، وهو ما سنعمل على تفصيله وتحليله في سياق هذا الفصل.

المبحث الأول: الحدود الجزائرية المغربية سنة 1518-1671

أولاً: مفهوم الحدود

1- لغة: الحد هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولا يتعدى أحدهما الآخر، جمعه حدود والفصل ما بين كل شيئين حد بينهما، ومنتهى كل شيء حده ويقال فلان حديد فلان، إذا كان داره إلى جانب داره أو أرضه إلى جانب أرضه¹.

2 - اصطلاحاً: تعرف في مفهومها التقليدي بأنها ذلك الخط الذي يفصل إقليم الدولة، والتي بداخله تمارس سيادتها²، وعنده تبدأ سياسة دولة مجاورة أخرى، حيث تعد مشاكل الحدود السياسية من أكثر المنازعات والمناوشات التي تحدث بين الدول المتجاورة، وعادة ما تكون مشاكل الحدود بسبب سلسلة جبال أو مجرى مائي أو غير ذلك³.
تعرف كذلك بأنها المعالم الجغرافية لكل بلد، تحدد مساحتها أرضاً وجواً وبحراً وتمارس وفقها الدولة سيادتها⁴.

فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين، ينتهي عنده نفوذ كل دولة وقوانينها، وهي كظاهرة جغرافية طبيعية وبشرية، لا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة ولا على أنها حقيقة سياسية أو اجتماعية، بل إن خطوط الحدود من تفكير الإنسان نتيجة عوامل متعددة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل انتقل إلى تخطيط الحدود وتثبيتها ضمن نصوص معاهدات ومواثيق رسمية حيث أصبحت تسمى بالحدود الدولية أو السياسية⁵.

¹ أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور: لسان العرب، ج 3، دار صادر، بيروت، لبنان، 2010م، ص 140.

² محمد عبد السلام: (أمن الحدود في المنطقة العربية bid)، للتنمية والبحوث والاستشارات والتدريب، ص 2.

³ وضاح زيتون: المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص 137.

⁴ براهيم محمد الشيخ: (التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجاً))، مجلة دراسات وأبحاث،

العدد 27، جلفة الجزائر، جوان 2017، ص 24.

⁵ عبد الوهاب الكيلاني وآخرون: موسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دت،

وتجسيدا لهذا التحول التاريخي نحو الترسيم الرسمي، شكلت معاهدة 'ذهاب' (1639م) بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية أول معاهدة دولية في القرن السابع عشر حول الحدود، تلتها معاهدة 'وستفاليا' (1648م) التي أرست المفهوم الحديث للعلاقات الدولية القائم على الاعتراف المتبادل بالسيادة، وتحديد النطاق الجغرافي لكل دولة بوضوح، وهو ما أدى لبروز ما يعرف بـ 'الحدود الخطية' التي تفصل بشكل قطعي بين الوحدات السياسية¹.

أما على صعيد الواقع المغاربي قبيل انتصاف القرن التاسع عشر، فقد شهد مفهوم الحدود تحولاً جذرياً؛ حيث يرى الباحث عكاشة برحاب أن احتلال الجزائر عام 1830م أحدث رجة في الجهاز المخزني المغربي، فرضت عليه استيعاب مفهوم جديد للحدود يختلف عن المنظور التقليدي. فبينما كان المنظور المخزني يرى الحدود كمسؤولية دينية للدفاع عن 'دار الإسلام'، كانت القبائل المتاخمة تحتل الحدود في الدفاع عن أراضيها ومراعيها، هذا الصدام بين المفاهيم التقليدية وبين الإرادة الاستعمارية الفرنسية المتغلبة، أدى إلى تحويل الحدود من مناطق 'تخوم' مرنة إلى خطوط سياسية وجغرافية جامدة بموجب اتفاقية لالة مغنية 1845م، وهو ما يمكن وصفه بـ 'الهزيمة القانونية' التي فاقت في خطورتها الهزيمة العسكرية في معركة إيسلي².

ومنه نستنتج أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قامت بإسقاط تصور أوروبي حديث قائم على ترسيم الحدود الترابية الدقيقة على واقع مغاربي قبلي مرن، دون مراعاة الروابط الاجتماعية والامتدادات الرعوية للقبائل.

¹ آمال بلحميتي: (مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، ص 1.

² عكاشة برحاب: من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، (د.م)، 2003، ص

ثانيا: وضعية الحدود الجزائرية والمغربية في العهد السعودي

1- بداية التواجد العثماني في تلمسان

تراجعت القوى الإقليمية والدولية حول الدولة الزيانية، حيث سعت إسبانيا لبسط نفوذها، بينما ظهر العثمانيون والحفصيون والمرينيون والسعديون كأطراف فاعلة في الصراع¹، هذا التكالب الخارجي وجد تربة خصبة في تلمسان التي أنهكتها الصراعات الداخلية والحروب المستمرة، مما أدى لضعف الدولة وتراجعها بعد أن حافظت على كيانها واستقرارها لمدة 294 سنة².

وعقب سقوط الأندلس عام 1492م، نقل الإسبان ثقلهم العسكري نحو سواحل المغرب العربي مستغلين حالة الوهن التي أصابت الدولة الزيانية؛ حيث تزامنت اضطرابات تلمسان الداخلية مع احتلالهم لمدينة ساحلية كجاية ووهران، وهو ما دفع أنصار أبي زيان للاستنجاد بالقائد عروج لمواجهة السلطان أبي حمو الثالث³، يُعد عروج أول الحكام الأتراك الذين بسطوا نفوذهم في المنطقة، انطلاقاً من مدينة الجزائر التي اتخذها مركزاً لحكمه على غرار الممالك الأخرى في شمال إفريقيا⁴، وقد استجاب عروج لتلك الاستغاثة فحرر أبا زيان وأعاد له عرشه، إلا أن الصراع لم ينتهِ عند هذا الحد، إذ تمكن أبو حمو الثالث من استعادة تلمسان عام 1518م بدعم عسكري إسباني أدى في نهاية المطاف إلى مقتل عروج⁵.

لقد شكّل استشهاد عروج صدمةً قوية في نفوس الجزائريين، الذين وضعوا كل آمالهم عليه وشعروا معه بحلاوة النصر في الدفاع عن دينهم وأمام هذا الوضع، اجتمع أعيان البلاد وعلمائوها

¹ يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م، ص 87-88.

² عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص 50.

³ يحي بوعزيز: مرجع سابق ج1، ص 88.

⁴ Fray diego Haedo : **Histoire des Roisd'Alger**, traduite et Annotée par : h.d de grammont, Alger, 1881, p.3.

⁵ يحي بوعزيز: مرجع سابق ج1، ص 89.

لمناقشة المصير بعد وفاته وألحوا على (خير الدين)¹ ليتولى القيادة خلفاً لأخيه ، ورغم رغبته في المغادرة صوب إسطنبول، إلا أن إصرار العلماء وتأكيدهم على واجب الجهاد لحماية المسلمين ثناه عن قراره؛ فوافق على البقاء ،بناءً على رؤيته بضرورة الاحتماء بالقوة العثمانية لمواجهة خيانات الحكام المحليين والتهديد الإسباني، أرسل وفدٌ إلى القاهرة لمقابلة السلطان سليم الأول، حيث أعلنوا تبعية الجزائر رسمياً للخلافة² عبر الخطبة باسم السلطان وسك النقود باسمه، وهو ما باركه السلطان بمنح خير الدين لقب (بايلرباي)، وإرسال دعم عسكري ضخم يضم أربعة آلاف مقاتل من المتطوعين الأتراك لتأمين البلاد ضد أي عدوان محتمل³.

على إثر هذا التحول السياسي، شرع خير الدين في تنظيم شؤون الدولة الجديدة وتجهيز كافة الإمكانيات لصد الأخطار الوشيكة؛ ففي صيف 1518م، شنّ الإسبان حملةً عسكرية استهدفت القضاء على الوجود التركي في الجزائر، إلا أن المقاومة نجحت في سحقها وإحباط أهدافها وفي الوقت نفسه، واجه خير الدين تحديات داخلية من قبل حاكم تلمسان 'عبد الله الزياني'، الذي حاول تحريض قبائل الغرب وقاد زحفاً نحو العاصمة انتهى بالفشل.

¹ خير الدين: ولد المجاهد خير الدين بربروس في جزيرة مدللي إحدى جزر اليونان والتي تسمى قديماً جزيرة لسبوس عام 1483. وتوفي في 953هـ -1546م: انظر: مؤلف مجهول: سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقّق تع: عبد الله الحمادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 05.

² ينظر الملحق رقم 01: خريطة الجزائر في العهد العثماني.

³ بسام العسلي: خير الدين بربروس والجهاد في البحر 1470-1547م، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1406هـ -1986م، ص -ص 106-109.

وأمام هذه المناورات، اضطر خير الدين للتدخل مباشرة في شؤون تلمسان¹ لترتيب بيتها الداخلي، ورغم تقلب الولاءات الزيانية وتحالفهم مع الإسبان لمهاجمة الجزائر براً وبحراً، إلا أن حنكة خير الدين مكنته من كسر هذا التحالف وتحقيق انتصارٍ حاسم ثبت به أركان دولته الفتية² ومع أواخر القرن التاسع الهجري، اشتد الضعف في أركان الدولة الزيانية وفقدت السيطرة على معظم أقاليمها،³ حيث تجرد حكامها من استقلاليتهم الفعلية، وتقلص نفوذ مملكتهم حتى كاد ينحصر في مدينة تلمسان وحدها. وبدءاً من العقد الثاني للقرن العاشر الهجري، تأرجح وضع الزيانيين بين التبعية للإسبان أو الخضوع لسلطة العثمانيين في الجزائر، واستمر هذا التدهور المتسارع حتى زالت دولتهم نهائياً عن المشهد السياسي⁴.

2- ظهور القوة السعدية في المغرب الأقصى خلال القرن 16م:

عرف المغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر مجموعة من التحولات التي أدت إلى سقوط الدولة المرينية، ويرجع ذلك لعدة عوامل داخلية وخارجية:

أ/ العوامل الداخلية:

- النزاع على العرش، والذي كان من أوائل الأسباب التي أضعفت سياسة الدولة.
- ضعف شخصية الملوك، خاصة في الفترة التي تلت عهد السلطان "أبي عنان".

¹ تلمسان: يتألف اسمها من كلمتين بربريتين هما: (تلم) وتعني تجمع و (سان) تعني اثنان، ومعنى الكلمة كاملة تجمع اثنين وهما البر والبحر، حيث تجمع بين طبيعة البر والبحر، نتيجة وقوعها في مكان ملائم لذلك أنظر: يحي بوعزيز: المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية، (1236هـ - 1554م) مجلة الأصالة، عدد 26، وزارة الشؤون 03 الدينية، الجزائر، 1391هـ - 1971م، ص 03

² عمار بن خروف: العلاقات بين الجزائر والمغرب (923هـ - 1069م / 1517م - 1659م)، رسالة لکني لدرجة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 1403هـ - 1983م، ص، ص 26-28.

³ مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تق: محمد الميلي، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406هـ - 1986، ص 488.

⁴ عمار بن خروف: مرجع سابق، ص 40

تراجع الروح الحربية، حيث فضل شيوخ بني مرين الاستقرار في المغرب بدلاً من مواصلة الفتوحات، مما أضعف قوتهم.

ب/ العوامل الخارجية:

- التدخل المسيحي، في شؤون الدولة، بالإضافة إلى الحروب المستمرة ضد الحفصيين والزيانيين¹.

وفي نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م، انتقلت السلطة إلى "بني وطاس"²، لكن إمكانياتهم كانت محدودة وعجزوا عن توحيد كامل المغرب، فانقسمت البلاد إلى وحدات سياسية وقبلية صغيرة، مما أدى لانتشار الفوضى وغياب الأمن. هذا الضعف شجع البرتغاليين والإسبان على احتلال المدن الساحلية واستغلال خيرات البلاد ونشر المسيحية،³ فأصبحت الدولة الوطاسية عاجزة تماماً عن رد هذه الهجمات الصليبية⁴.

في ظل هذه الظروف الصعبة وتواطؤ بعض القبائل مع المحتل البرتغالي الذي حاصر المنطقة، كانت الظروف مواتية للسعديين لإنجاز مشروعهم الجهادي⁵ ففي سنة 916هـ/1510م، تمت بيعة محمد القائم السعدي في قرية "تنسى" قرب تارودانت، حيث بايعه الناس بقلوب واحدة على محاربة

¹ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1420هـ - 2000م، ص 81- 78.

² بنو الوطاس: هم فخذ من قبيلة بني مرين، والوطاسيون سلالة أمازيغية تنحدر من إحدى فروع قبيلة زناتة البربرية من منطقة الزاب في الجزائر، انظر: سلمى عمر السيد: "بنو الوطاس في المغرب (1465-1553م)"، مجلة دراسات إفريقية، عدد 43، السودان، 30 جوان 2010م، ص 101.

³ سلمى عمر السيد: مرجع نفسه، ص 113-114.

⁴ محمد حسن العي دروس: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الكويت، 1998م، ص 104.

⁵ دلندة الارقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م، ص 17.

النصارى، والتفتت حوله الجموع وحققوا انتصارات هامة،¹ واستمر في المقاومة حتى وفاته عام 1517م.

تولى الحكم بعده ابنه أحمد الأعرج، الذي بدأ بتجهيز الجيوش وشن غارات على البرتغاليين في "تلمست" وأسفي، مما أثار خوف الوطاسيين وأدى لوقوع معارك بينهم وبين السعديين. وقد كان أخوه الأصغر أبو عبد الله محمد الشيخ والياً على "سوس"²، وكان الأخوان على كلمة واحدة في البداية، إلا أن الوشائيات أوقعت بينهما فانتهى الأمر بالقتال؛ حيث تغلب محمد الشيخ على أخيه وأصبح ملكاً مستقلاً، فواصل الجهاد وتمكن من طرد البرتغاليين من حصن "أغادير" عام 1540م، ليبدأ بعدها بمد نفوذه نحو باقي أرجاء المغرب الأقصى³.

اتجه محمد الشيخ بعد ذلك صوب مدينة فاس⁴ عام 1548م، ورغم أن النصر في المعركة الأولى قرب المدينة كان حليفاً للوطاسيين، إلا أنه لم يملّ وأعد حملة أخرى ضخمة حاصر فيها فاس حصاراً شديداً.

نتج عن هذا الحصار اشتباكات عنيفة داخل المدينة وخارجها، وتكبّد الطرفان خسائر كبيرة، غير أن إصرار السلطان السعدي وتشديده للخنق أدى في النهاية إلى استسلام السلطان الوطاسي، ونجح محمد الشيخ في دخول مدينة فاس ليصبح المؤسس الفعلي للدولة السعدية⁵.

¹ محمد الصغير الافرائي: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تق تح: عبد اللطيف الشاذلي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1419هـ - 1998م، ص 50.

² السوس: في ناحية كبرى من نواحي الجنوب تقع بين الأطلس الكبير والصغير تقدر نحو 20 ألف كلم ويطلق هذا الاسم أيضاً على واد ينحدر من الأطلس الكبير يسكن هذه المنطقة عدد من البربر والعرب اشتهرت سوس من القرن 16 بالحركة العلمية المدارس ينظر: الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي (د.ب.ن)، 1984، ص 233.

³ العبدروس: مرجع سابق، ص 104-105.

⁴ فاس: تعد هذه المدينة من أكبر المدن الإسلامية في المغرب، يرجع تاريخ بناءها إلى عصر المولى إدريس الثاني. ينظر:

ابن العربي الصديق، مرجع سابق، ص 207

⁵ عمار بن خروف: مرجع سابق، ص 80

وبمجرد وصوله للسلطة، اتخذ محمد الشيخ موقفاً حذراً وتحدياً للأتراك؛ حيث رفض الاعتراف بالتبعية للباب العالي، ونازع العثمانيين في مسألة الخلافة بحجة أنهم "أعاجم"¹، وبقي المغرب بذلك البلد الوحيد في الغرب الإسلامي المستقل عن التبعية العثمانية، مما خلق جواً من التوتر والحذر في علاقة الدولتين².

وقد أدى هذا التجاور الجغرافي إلى ظهور مشاكل حدودية، رغم أنه لم تكن هناك حدود مرسومة وثابتة في ذلك الوقت؛ بل كان استغلال الأرض والسيادة عليها يخضع للأعراف والتقاليد المتعارف عليها بين القبائل. فالقبائل الحدودية لم تكن تهتم بمسألة الحدود السياسية، وهي مسألة جديدة ظهرت بوضوح بعد مجيء العثمانيين الذين سعوا لحماية حدود الجزائر الغربية وحصر توسعات السعديين في نطاق محدد، مما أدى إلى انعدام الثقة والتوتر المستمر بين الطرفين³.

ثالثاً: النزاع الجزائري السعدي على الحدود

1/- الهجمات السعدية على الحدود الجزائرية:

تبنى السلطان المغربي "محمد الشيخ السعدي" (المهدي)⁴، مؤسس الدولة السعدية، استراتيجية تهدف إلى ضم مدينة تلمسان وإحاقها بمملكته الناشئة؛ حيث سعى إلى استغلال حالة الانقسام

¹ جلول بن قومار: معركة وادي المخازن وأثرها في العلاقات المغربية مع دول غرب أوروبا (968هـ-1578م /1012هـ - 1603م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية 2010-2011، ص 53.

² خالد فؤاد طحطح: العلاقات المغربية العثمانية خلال العصر الحديث (القرن السادس عشر-أواخر القرن الثامن عشر)، دورية كان التاريخية، مجلة الكترونية، العدد 14، 2011، ص 107.

³ براهيم الشيخ: مرجع سابق، ص 24.

⁴ محمد الشيخ بن محمد القائم: ولد سنة 893هـ / 1486م، عرف بالشيخ وسماه البرير بأمغاز، تولى حكم الدولة السعدية منذ 1539/2949م، إلى وفاته سنة 964/1557م، ينظر: محمد الصغير الأفراني، مرجع سابق، ص 23.

والاضطراب السياسي التي كانت تعيشها المنطقة آنذاك لتحقيق تطلعات تاريخية تمثلت في بسط النفوذ على الغرب الجزائري¹.

وقد تجسدت هذه الطموحات عبر عدة تحركات عسكرية ميدانية، أبرزها:

2/- حملة محمد الحران (1550م):

قام السلطان محمد المهدي بتجهيز قوة عسكرية تحت قيادة ابنه "محمد الحران"، الذي انطلق من فاس باتجاه تلمسان وفرض عليها حصاراً استمر تسعة أشهر، انتهى بدخوله المدينة في 23 جمادى الأولى سنة 957هـ الموافق لعام 1550م، وقد تمدد النفوذ السعدي إثر ذلك شرقاً وصولاً إلى حدود وادي الشلف²، ورغم تمكن القوات العثمانية في الجزائر من استعادة المدينة لاحقاً، إلا أن السلطان السعدي عاود الكرة مرة أخرى مستهدفاً الحدود الجزائرية بعد علمه بضعف الحماية الموجودة فيها³.

3/- حملة عبد القادر بن محمد الشيخ (1557م):

استكمالاً لهذه المحاولات، جهز محمد الشيخ حملة جديدة بقيادة ابنه "عبد القادر"، وضمت جيشاً قُدر بـ 20 ألف مقاتل توجهوا نحو الجهة الشرقية. إلا أن هذه الحملة لم تنجح في تجاوز الحدود الجزائرية المغربية، مما أجبر القوات على التراجع والعودة إلى ما وراء نهر ملوية. وبناءً على ذلك، استعاد الجزائريون السيطرة على تلمسان ونصبوا الأمير "الحسن بن عبد الله الثاني" على العرش الزياني⁴.

¹ أحمد توفيق المدني: تلمسان بين الزيانيين والعثمانيين (1530-1554م)، مجلة الاصاله، عدد، 26، الجزائر، 1391هـ - 1971م، ص 44.

² محمد بن عمرو الطمار: تلمسان عبر العصور ودورها في سياسة وحضارة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007م، ص 237.

³ أبو العباس الناصري: الاستقصا الاخبار دول المغرب الأقصى الدولة، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج5، دار الكتاب الدار البيضاء، المغرب 1418هـ - 1997م، ص 25.

⁴ الطمار: مرجع سابق، ص 238.

4/- تحركات عبد الله الغالب والحلف السعدي الإسباني (1558م):

سعى السلطان "أبو محمد عبد الله الغالب" إلى استكمال مشروع والده التوسعي في الجزائر عام 1558م؛ حيث اعتمدت استراتيجيته على التنسيق مع القوى الخارجية من خلال عقد حلف مع "فيليب الثاني" ملك إسبانيا لمهاجمة الجزائر في آن واحد. وبموجب هذا الاتفاق، هاجم الإسبان مدينة مستغانم براً وبحراً، بينما تولى السلطان عبد الله محاولة السيطرة على تلمسان. غير أن نجاح "حسن باشا" في القضاء على القوات الإسبانية خلال معركة أوت 1558م أدى إلى تغيير الموازين، مما دفع السلطان عبد الله إلى الانسحاب من تلمسان قبل وصول الجيش الجزائري¹.

2 -رد فعل حكام الجزائر على الحملات المغربية

تميزت السياسة الدفاعية لحكام الجزائر بالحزم في التصدي للمشاريع التوسعية السعدية، وتجلت هذه الردود في عدة مستويات:

أ/-المواجهات العسكرية الميدانية:

قام حسن خير الدين بتجهيز جيش كبير، خرج به من مدينة الجزائر عام 1550م متوجهاً إلى مدينة وهران للدفاع عنها، غير أن الجيش غير وجهته عندما وصلت أنباء احتلال الملك السعدي لتلمسان وتقدمه نحو نهر الشلف، وقد شكل الجزائريون قوة مقاومة قادها القائد العثماني "حسن

¹ حنفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1429 - 2008،

قورصو"¹، حيث جرت معركة حاسمة عند مجرى نهر الشلف انتهت بهزيمة القوات السعدية، واستُرجعت إثر ذلك مدينة مستغانم².

ب/- اغتيال محمد الشيخ:

كرد فعل على إصرار السلطان السعدي في طموحاته تجاه تلمسان، نجحت السلطة في الجزائر عقب تعيين الحسن بن خير الدين باشا في التخطيط لاغتيال السلطان "محمد الشيخ السعدي" سنة 1557م، وهو ما أدى إلى استعادة تلمسان وإرباك المشاريع السعدية لفترة من الزمن³.

ج/- معركة وادي اللبن وتأمين الثغور:

في سنة 965هـ، التقى حسن بن خير الدين باشا بالسلطان الغالب بالله عند "وادي اللبن" بإقليم فاس، وانتهت المعركة بهزيمة حسن وعودته إلى الجزائر،⁴ ورغم ذلك، استمرت الجهود لتأمين الحدود، ففي سنة 1557م قُضي على الجيوش الإسبانية قرب مستغانم، كما نُظمت حملات لغزو الإسبان في وهران (1562م) بجيش قدر بـ 30 ألفاً لقطع أي طريق لتحالف خارجي يهدد السيادة الإقليمية⁵.

¹ حسن فورصو (1518-1556م) من أصول كورسيكية وأحد القادة الجزائريين الشجعان عينه خير الدين، للتصدي للهجمات المغربية على مدينة تلمسان ينظر: عز الدين بن سيفي العلاقات الجزائرية المغربية (1830-1912م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (LMD)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 37.

² أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 1965م، ص 328-329.

³ عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 183.

⁴ الناصري أبو العباس: مصدر سابق، ج 5، ص 39.

⁵ عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط2، ج 3، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1385هـ - 1965م، ج 3، ص، ص 92، 94، 95.

د/-موقف صالح رايس 1553م:

تواصلت الردود عبر موقف "صالح رايس"¹ الذي استغل استنجد الأمير "أبو حسون الوطاسي". حيث خرج أسطول جزائري من 22 مركباً و4000 جندي، ونجح في السيطرة على مدينة "فاس" وتنصيب أبو حسون ملكاً عليها لرد اعتبار الجزائريين وتأمين حدودهم².

ه/-اتفاقية الخروبي 1553م:

أقدم السلطان العثماني على خطوة لتوطيد السلام عبر إرسال وفد برئاسة "أبي عبد الله الخروبي"³ للتفاوض مع السلطان السعدي رغم طول المداولات، كانت النتيجة النهائية هي رسم حدود فاصلة بين دولتي الجزائر والمغرب، حددت من ساحل البحر إلى بداية الصحراء سنة 961هـ/1553م⁴.

المبحث الثاني: وضعية الحدود الجزائرية المغربية (1671-1830م)

شهدت منطقة المغرب العربي، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، تحولاً سياسياً جذرياً؛ فبينما كانت إيالة الجزائر تعيد تنظيم سلطتها تحت نظام الدايات، برزت في المغرب الأقصى

¹ صالح رايس: (964هـ - 1556م)، ينتسب إلى الإسكندرية في مصر، مارس النشاط البحري منذ صغره رفقة خير الدين بربروس، شارك في العديد من المعارك منها معركة بريفيزا بسواحل الأدریاتيك والتي أظهر فيها كفاءته الحربية حيث نجح في محاصرة أسطول أندري دوريا، وخلال حكمه للجزائر اهتم على إقرار النظام والقضاء على حركات التمرد وتوسيع نفوذ السلطة في الأقاليم الجنوبية، انظر: ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر 2013م، ص 291-292.

² عبد الرحمان الجيلالي: مرجع سابق، ص 88-89.

³ الخروبي: هو أبو عبد الله بن علي الخروبي، ولد بطرابلس المغرب، 1475م، وقدم إلى الجزائر 1510م، ونشأ فيها من كبار العلماء، تولى الخطابة بها، توجه إلى المغرب سفيرا لصالح رئيس إلى محمد الشيخ توفي بالوباء الذي أصاب الجزائر سنة 1556، ودفن خارجها، ينظر: عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة 1994م. ص 125.

⁴ توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، ص 330-331.

الدولة العلوية كقوة طموحة تسعى لتوحيد البلاد وتوسيع نفوذها شرقاً، هذا التحول وضع المنطقة الحدودية (تلمسان ووجدة) في قلب صراع محتدم حول ترسيم مناطق النفوذ والسيادة، وهو ما سنفصله في هذا المبحث.

أولاً: وضعية الحدود وبروز الدولة العلوية

1- ظهور العلويين وتأثيرهم على واقع الحدود:

يعود نسب الأسرة العلوية إلى علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء "رضي الله عنها"، حيث استقر جدهم "المولى حسن بن قاسم" في منطقة سجلماسة¹ قادماً من الحجاز، والتي كانت تمثل آنذاك مركزاً دينياً واستراتيجياً هاماً حظي بعناية السلطات الحاكمة²، وقد ساهمت حالة الفوضى والنزاعات التي تلت وفاة السلطان "أحمد المنصور السعدي"³ وتفكك البلاد إلى إمارات متحاربة في بروز دور هذه الأسرة، حيث تحول المغرب إلى "سيفساء" من السلطات القبلية المتناحرة، وأصبحت سجلماسة محل اهتمام القوى المتصارعة كالدلائيين والسوسيين الذين اعتبروها منطقة حدودية فاصلة وملتقى لنفوذهم⁴، وفي ظل هذه الظروف، التف أهل سجلماسة حول الشريف "علي بن

¹ سجلماسة: إقليم يستمد اسمه من المدينة الرئيسية فيه يمتد على طول واد زيز نزولاً نحو الجنوب على مسافة 120 ميلاً حتى حدود صحراء ليبيا، انظر: ينظر حسن الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد خيضر، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ص 120-121.

² شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (البيبا - تونس - الجزائر للمغرب)، ط1، المكتبة الانجلو مصرية القاهرة، مصر، 1977م، ص 209.

³ أحمد المنصور: هو المولى أحمد بن محمد الشيخ بن محمد بن عبد الرحمن القائم، أمه مسعودة بنت الشيخ أحمد بن عبد الله الوزكيتي، ولد عام 956هـ / 1549م، في نفس السنة التي دخل فيها والده مدينة فاس وقضاءه على الحكم الوطاسي، ينظر: عبد العزيز الفشتالي، مناهل الصفا في أخبار موالينا الشرفا، تح: عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف، الرباط، 1972، ص 25

⁴ كريم عبد الكريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المغرب، 1427هـ - 2006، ص 331-332.

الشريف" (1631-1637)، الذي خلفه ابنه "محمد" (1637-1664) في السلطة وبدأ بفرض نفوذه الفعلي على المناطق الشرقية المتاخمة للجزائر¹.

ورغم الاصطدام العسكري بالحركة الدلائية في وقعة سنة 1646م، إلا أن العلويين تمكنوا من القضاء على خصومهم والحصول على المبايعة الرسمية عام 1649م، ليبدؤوا في تثبيت أركان دولتهم²، ومع تولي "المولى الرشيد" (1664-1672م) الحكم وذلك بعد وفاة السلطان محمد بن شريف نجح في توحيد المغرب الأقصى واتخاذ فاس عاصمة له عام 1666م، مما أدى إلى تماس مباشر مع حدود إيالة الجزائر³.

وبوفاة المولى الرشيد، انتقل زمام السلطة إلى أخيه "المولى إسماعيل" حيث اتجهت السياسة العلوية في عهده نحو توطيد السلطة المركزية وتقوية الجهاز العسكري بشكل غير مسبوق، وهو ما انعكس بشكل مباشر على واقع الحدود التي شهدت في عهده تجاذبات وصدامات عسكرية عنيفة لتحديد معالم السيادة الإقليمية⁴.

وبالنظر إلى مسار هذه الحدود، نجد أن العلاقات الجزائرية العلوية اتسمت بالتوتر منذ البداية، حيث احتج أتراك الجزائر على غزو السلطان "مولاي محمد" لنواحي وهران وتلمسان، معتبرين ذلك تجاوزاً للحد المعلوم بين البلدين، مما دفعه للتعهد رسمياً بعدم تجاوز "وادي تافنا"⁵.

¹ نصر الدين سعيدوني: ولايات المغرب العثمانية، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص59.

² دلندة الارقش وآخرون: مرجع سابق، ص 27.

³ نصر الدين سعيدوني: ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق ص 59.

⁴ صبرينة شارف: العلاقات المغربية العثمانية في العهد العلوي 1679-1757م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في

التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2016-2017م، ص 10 - 12.

⁵ عكاشة برحاب: المغرب والجزائر تاريخ حوار صعب، (دط)، مطابع الرباط، الرباط، المغرب، 2015، ص 40.

وتحدد هذا النزاع في عهد "المولى الرشيد" حين سعت بعض قبائل تلمسان للدخول في طاعته، فواجهه الجزائريون بالعهد القديم الذي يحترم حدود تافنا، مما أجبره على التراجع عن خططه،¹ ثم استؤنفت المواجهات العسكرية بشكل أوسع في عهد السلطان "المولى إسماعيل" الذي قاد حملات داخل العمق الجزائري، بينما ردت الجزائر بالضغط على جبهته الداخلية والاستيلاء على بلاد "بني يزناسن" عام 1682م.³

ورغم تحسن العلاقات عام 1697م إثر رسالة صلح من السلطان العثماني "مصطفى الثاني" (1695) (1703م)⁴، إلا أن أسباب التوتر عادت للظهور خاصة في عهد السلطان "سليمان" بسبب قضية "وجدة" ونواحيها التي أعاد الجزائريون احتلالها.⁵

إلا أن تطورات الأوضاع الدولية في غرب المتوسط خلال القرن التاسع عشر، نقلت العلاقات من إطارها السلبي إلى التعاون والتضامن الإسلامي لمواجهة الخطر الأوروبي الداهم.⁶

¹ عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 91.

² قبائل بني يزناسن: تقع ناحية أنكاد وهي قبائل استوطنت جبال بني يزناسن التي تبعد عن تلمسان نحو 50 ميلا غربا، ينظر كبريخال مار مول، إفريقيا، ج 2، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، 1984م، ص 43.

³ محمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الأقصى، لبيبة"، منشورات جامعة دمشق، 1999-2000، ص 95.

⁴ محمد علي داهش: العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830)، قسم التاريخ، جامعة الموصل، (دت)، ص 166.

⁵ إبراهيم ياسين: سلطة مغربية في غرب الجزائر (1830-1832)، د ط، مطابع الرباط نت، المغرب 2015، ص

⁶ محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 170-171.

وبشكل عام، مرت هذه العلاقات التاريخية بثلاث مراحل؛ بدأت بمحاولة بسط النفوذ العثماني في القرن 16م، ثم مرحلة التوازن في القرن 17م، وصولاً إلى مرحلة الضعف العثماني في القرن 18م التي زالت معها دواعي التخوف القديمة.¹

ثانياً: النزاع الجزائري العلوي حول الحدود

1-الهجمات العلوية على الحدود الجزائرية :

بناءً على التوجهات العامة للدولة العلوية التي سبق ذكرها، يمكن تفصيل أهم المحطات العسكرية التي رسمت معالم الحدود وفق الآتي:

أ/-حملة المولى " محمد بن الشريف " (وجدة وتوات):

ركز المولى محمد بن الشريف جهوده لإخضاع مناطق شرق المغرب، حيث سيطر على واحات "توات وتمنيط" عام 1645م وأقام بها مدة أربعة أشهر ثم عبر في اتجاه سهل انجاد ، كما اعتمد بشكل أساسي على استمالة القبائل التي كانت في خلاف مع العثمانيين، مثل قبائل "سقونة، العمارنة، حميان، وذوي منيع وآل صباح والمعاوض والادخام"²، توسعت تحركاته لتشمل مدينة "وجدة" بعد ذلك تابع تحركاته لتمتد الى ناحية ندرومة بشن غارات على قبائلها قبل رجوعه لوجدة ، اقام بها مدة ليتوجه بعدها إلى تلمسان، حيث استولى عليها واكتسح أرضيها، ليعود مرة أخرى الى وجدة ومنها توجه الى الصحراء فأغار على جعافرة ونهب امواهم³، كما توغل جنوباً ليوطد سلطته في الاغواط و عين ماضي والغسول⁴ ، وأمام هذه التحركات، بادر حكام الجزائر (عثمان

¹ محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول (1873-1894م/1290-1311هـ)،

ط1، دار المغرب، الإسلامي، بيروت، 1980، ص 18.

² عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 270.

³ الناصري ابو العباس: مصدر سابق، ج 7، ص 20-21.

⁴ عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ج 3، ص 140.

باشا) بإرسال بعثة رسمية لمطالبته باحترام حدود الإيالة، وانتهى الأمر بالتزام السلطان "وادي التافنة"¹ كحد فاصل، وبقيت العلاقات مستقرة طوال عهده².

ب/- حملة "المولى الرشيد" على جنوب تلمسان:

بعد تولي المولى الرشيد الحكم عام 1664م خلفاً لأخيه المولى محمد، وصلت بعثة تركية تطلب منه رسمياً عدم السماح لجيوشه بالتوغل في المناطق الخاضعة لنفوذ الأتراك (الجزائر)، قد استجاب المولى الرشيد لهذا الطلب رغبةً منه في الحفاظ على استقرار العلاقات وتجنب التصادم مع "الترك" في تلك المرحلة³، كما سعى من وراء ذلك للتفرغ للاستيلاء على المغرب وتوحيده تحت حكمه، مع ذلك شهد عهده تحركات عسكرية في مناطق توات والبيض، حيث استعان بعرب بادية تلمسان الذين رحل الكثير منهم إلى المغرب، وكون منهم "جيش الشراقة" من قبائل بني عامر والجشع الذين ناصرهم في حروبه وتوسعاته التي وصلت حتى جنوب تلمسان والأغواط⁴.

¹ واد التافنة: هو عبارة عن نحر صغير، ينبع من جبال تبعد عن مدينة تلمسان حوالي خمسة عشر ميلاً، أو تسعة عشر ميلاً، الواقعة بين حكام الجزائر والمغرب يجري باتجاه الشمال عبر واد أنكاد، ويصب في البحر المتوسط اسم نحر بإقليم وهران ينبع من جبال بني مسوس ويصب في البحر الأبيض المتوسط على بعد حوالي 500 كلم أطلق اسمه على معاهدة التافنة 30 ماي 1837م، ما بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو، ودامت سنتين 1837-1839م، ينظر الوزان، مصدر سابق، ص 251، وكذلك ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 158.

² قادة دين: "الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ"، مجلة عصور الجديدة، عدد 27، الجزائر، 2017-2018م، ص 213-214.

³ عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب: من أقدم العصور إلى اليوم، المجلد 9، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1988، ص 12-13.

⁴ محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 108.

ج-المواجهات الكبرى في عهد المولى إسماعيل:

اتسمت فترة حكم المولى إسماعيل¹ بالمواجهة العسكرية المباشرة؛ حيث تجاوز الحدود، التي أبرمت وفق معاهدة الحدود الممضاة 1065هـ/1654م مع أخيه السلطان محمد الأول واعترف بها لاحقاً أخوه سلطان مولى الرشيد 1032هـ/1664م، حيث شنَّ المولى إسماعيل سلسلة من الحملات على المناطق الحدودية، خاصة في منطقتي "قورارة وتوات" لتغيير معالم الحدود القائمة. وفي عام 1089هـ/1676م، توغل السلطان في الصحراء الجزائرية،² مستجيشاً بقبائل (بني عامر، أولاد جرير، والحشم)، ووصلت جموعه إلى "وادي الشلف" وهناك فاجأهم الجيش الجزائري وأوقع بهم هزيمة كبيرة، أدت في النهاية إلى إعادة ضبط الحدود واعتبار "وادي التافنة" حداً فاصلاً بين الدولتين عام 1090هـ/1679م³.

هـ-عهد المولى سليمان ووضعية وجدة:

شهد عام 1211هـ تحولاً مهماً باستقرار مدينة "وجدة"⁴ تحت السيادة المغربية؛ حيث وجه المولى سليمان جيشاً نحوها وطالب "الباي محمد باشا" بإخلائها، فامتلأ الأخير للطلب وانسحب

¹ مولاي إسماعيل: ثالث سلاطين الأسرة العلوية ولد بسوس، بويح وهو في عمر 26، كانت ولادته بعد مبايعة أخيه مولاي محمد سنة 1050هـ، انظر: محمد الصغير اليفري، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1415هـ-1995م، ص 40، 43.

² جلول بن قومار: جوانب من مظاهر العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في عهد المولى إسماعيل العلوي (1672-1727)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 27، الجزائر، ديسمبر 2016م، ص 201.

³ عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق، ج 3، ص 191-192.

⁴ وجدة: أسسها "زيري بن عطية" سنة 384 هـ / 994م)، ونقل كرسي إمارته من فاس إليها، فهي تقع على بعد 40 ميلا جنوب البحر الأبيض المتوسط دمرت على يد السلطان المريني يعقوب المنصور أثناء الحروب المتوالية بين مراد بني عبر الواد في رجب (670هـ / 1272م)، كما أعاد تعميرها يوسف بن يعقوب عام 696 هـ / 1297م)، ينظر: حسن الوزان، ج 1، المصدر السابق، ص 12-13.

الجيش الجزائري من وجدة وقبائلها دون قتال¹، ورغم ذلك استمر السلطان في التدخل في شؤون الجزائر الداخلية عبر تحريض الثوار وزرع الفتن لإضعاف النفوذ العثماني، كما استغل انشغال الجيش بإخماد الثورات الداخلية (مثل ثورة ابن الأحرش) ليشن حملات متكررة على المناطق الجنوبية الغربية للجزائر بهدف التوسع على حساب أراضيها².

2 - الرد على الحملات المغربية العلوية:

انتهت المواجهات العسكرية بطلب رسمي للصالح قدمه السلطان المولى إسماعيل للداي "شعبان"، حيث قبل الأخير ذلك وعقد صلحاً رسمياً بين الطرفين بعد انكسار القوات المغربية، قد جاء هذا التراجع كضرورة حتمية بعد الهزيمة الساحقة التي منيت بها جيوش السلطان، مما أجبرها على المهادنة والعودة للالتزام بالحدود التقليدية³.

وتعود تفاصيل هذا الانكسار إلى سلسلة من المعارك التي بدأت شرق تلمسان وصولاً إلى موقع "المشارع" على نهر ملوية، حيث اصطدمت جيوش الطرفين في معركة تُصنف كأخطر المواجهات التي خاضها المولى إسماعيل ضد الجزائر، على الرغم من قلة عدد الجيش الجزائري، إلا أنه حقق انتصاراً كبيراً كبّد المغاربة خسائر بشرية قُدرت بخمسة آلاف جندي، مقابل مائة جندي فقط من الجانب الجزائري⁴.

وكان هذا الرد العسكري قد انطلق بقرار من الداوي شعبان الذي أعلن الحرب رسمياً رداً على تجاوز القوات المغربية للحدود الجزائرية واستمرار حملاتها التوسعية. ولهذا الغرض، تم تجهيز جيش

¹ عبد الرحمن ابن زيدان العلوي: *العلاقات السياسية لدولة العلوية*، تق تح: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1420هـ - 1999م، ص 82.

² حنفي هلايلي: مرجع سابق، ص 64-65.

³ محمد بن ميمون: *التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية*، تق تح: محمد عبد الكريم: ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 23-24.

⁴ محمد الضعيف الرباطي: *تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)*، تق تح: أحمد العماري، ط1، دار المأثورات، الرباط، المغرب، 1986م، ص 76.

نظامي قوي تراوحت تقديرات عدده حسب الروايات التاريخية ما بين (13 ألف مقاتل) و (44 ألف مقاتل) ما بين مشاة وفرسان، لضمان صد التوغل وحماية سيادة إيالة الجزائر¹.

¹ جلّول بن قومار: جوانب من مظاهر العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في عهد المولى إسماعيل العلوي (1672-1727)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 27، الجزائر، ديسمبر 2016م، ص 201-202.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل، يتضح أن النزاع الذي كان قائماً بين سلاطين المغرب الأقصى وحكام الجزائر العثمانيين اتخذ شكل حملات متبادلة؛ حيث كانت تحركات حكام الجزائر في جوهرها رداً استراتيجياً لصد الأطماع المغربية داخل حدود المغرب الأوسط، وقد ترتب عن هذا الصراع تذبذب في خطوط التماس الحدودية، لا سيما في منطقة وجدة التي ظلت محوراً للتجاذب، مع استمرار المحاولات المغربية لرحضة الحدود من واد ملوية شرقاً.

ورغم تقارب القوى العسكرية نسبياً، إلا أن الكفة كانت تميل غالباً للطرف الجزائري في فرض الحدود التقليدية المتفق عليها؛ وبشكل عام، لم تعرف العلاقات الجزائرية المغربية استقراراً ثابتاً قبل عام 1830م، بل ظلت تتأرجح بين السلم والحرب، وهو ما مهد لمرحلة جديدة من تطور المسألة الحدودية بعد دخول العامل الاستعماري الفرنسي.

الفصل الثاني: الظروف التاريخية لاتفاقية

لالة مغنية 1845م وبنودها القانونية.

المبحث الأول: التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري
ومقاومة الأمير عبد القادر.

المبحث الثاني: معركة إيسلي 1844م .

المبحث الثالث: اتفاقية لالة مغنية 1845م .

تمهيد الفصل

شكل عام 1830م دخولاً فعلياً لـ "العامل الاستعماري الفرنسي" الذي أحدث انقلاباً في موازين القوى وفي طبيعة الصراع الحدودي بالمنطقة، ناقلاً إياه من طابعه التقليدي بين حكام الجزائر وسلاطين المغرب إلى مواجهة وجودية مع قوة إمبراطورية عابرة للحدود فلم يعد النزاع مقتصرًا على السيادة الترابية فحسب، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، التي وجدت في العمق المغربي قاعدة خلفية ومدداً لوجستياً أربك حسابات الاحتلال هذا الترابط الميداني دفع بفرنسا إلى نقل المواجهة للتراب المغربي، وهو ما تجسد في نكسة "إيسلي" 1844م وما تبعها من اتفاقيات حدودية قسرية كمعاهدة طنجة ولالة مغنية، التي سنتناول تفاصيلها وتحولاتها في سياق هذا الفصل.

المبحث الاول: التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري ومقاومة الأمير عبد القادر

أولاً: الأوضاع العامة في الغرب الجزائري قبيل ظهور المقاومة

لم تكن الظروف التي سبقت بزوغ نجم الأمير عبد القادر مستقرة بأي حال من الأحوال؛ فقد أحدث الغزو الفرنسي في 14 جوان 1830م بسيدي فرج هزة سياسية عنيفة، تكللت بدخول العاصمة في الخامس من جويلية واستسلام الحاكم العثماني سريعاً، نتيجة لذلك أصبحت الجزائر العاصمة وأجزاء من إقليم التيطري بمثابة النواة الأولى التي استقر فيها الاحتلال، في مقابل هذا الانخيار السريع في الوسط، نجد أن إقليم الشرق (ولاية قسنطينة) ظل في مأمن عن هذه التطورات لفترة أطول بفضل مناعة تحصيناته واستمرارية هيكله الإداري العثماني الذي قاده "الباي" حتى أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر¹.

أما في الجهة الغربية وتحديدًا إقليم وهران، فقد كان المشهد أكثر تعقيداً وإرباكاً لصناع القرار الفرنسي؛ فإلى جانب الوجود القوي للقبائل الكبرى في مدن محورية كمعسكر وتلمسان، تعرض الإقليم لتجاذبات وأطماع سياسية من جهات عدة، رغم أن القوات الاستعمارية تمكنت من وضع يدها على المرسى الكبير عام 1831م، إلا أنها فضلت التريث في التقدم نحو وهران نظراً لعدم نضوج استراتيجية الاحتلال الشاملة آنذاك، مع ذلك لم يغيب الإقليم عن حسابات فرنسا التي كانت ترصد الأوضاع بدقة، منتظرة التوقيت الملائم لبسط نفوذها وتوسيع قاعدتها العسكرية².

ولعل أبرز ما ميز المشهد في وهران هو "التيار المغربي" الذي سعى من خلاله السلطان مولاي عبد الرحمن لمواجهة التوسع الفرنسي عبر اتخاذ تلمسان مركزاً لنفوذه، فبعد تلاشي الإدارة التركية حاول "الكرغوليون" التحصن بالمشور، بينما بادر "الحضر" - مستلهمين تجربة استنجادهم السابقة بالمغرب عام 1806م - بإرسال وفد في أوت 1830م بتوجيه من "ابن نونة" لمقابلة عامل السلطان "أبي العلاء الجاري" في وجدة، معلنين رغبتهم في الانضواء تحت سيادة المملكة المغربية، رغم تردد

¹ - سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 37

² - بالعربي خالد: تاريخ الجزائر حديث والمعاصر، دار الأملياء، ط1، 2010، ص 32

السلطان في البداية واشترطه موافقة الدولة العثمانية، إلا أن إصرار التلمسانيين وتخوفه من سقوط المدينة بيد الفرنسيين دفعه لإرسال حامية عسكرية قوامها نحو 500 جندي الى تلمسان التي سجلت دخولها للمدينة في 7 نوفمبر 1830م¹

بيد أن هذا المشهد المتعدد الأقطاب سرعان ما انحسر بانسحاب القوى المغربية والتونسية، لتصبح المواجهة مباشرة بين الاحتلال والجزائريين. ففي الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال تعاني من نقص عددي وتكتفي بالتحصن في نقاط محدودة بانتظار تعليمات من الحكومة المركزية، أما الطرف الجزائري كان يمتلك مقومات القوة البشرية والارتباط بالأرض، لكنه كان يفتقر للتنظيم الموحد ويعاني من وطأة الصراعات القبلية على الزعامة هذه العوامل أضاعت فرصاً مبكرة لطرد الغزاة، وهو ما فرض ضرورة وجود قيادة منظمة قادرة على توحيد الأهداف، وهو الدور التاريخي الذي سيضطلع به² "عبد القادر بن محي الدين"³ عقب مبايعته الشهيرة من طرف الاشرف واعيان القبائل كقبائل غريس على تقلد الإمارة والزعامة الجهادية وكان ذلك عام 1248هـ/1832م⁴.

ثانيا: العلاقات المغربية الجزائرية وأثرها في دعم مقاومة الأمير عبد القادر

1-مظاهر الدعم المغربي لمقاومة الأمير عبد القادر (1833-1839م)

عقب نيله البيعة وتوليّه زمام الأمور، سارع الأمير عبد القادر إلى انتهاج سياسة انفتاح استهدفت استقطاب كافة القوى القادرة على إمداد المقاومة بالدعم اللازم، وفي هذا السياق أدرك

¹ سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 58.

² فواد الصالح السيد: الأمير عبد القادر متصوفا وشاعرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص، 67.

³ الأمير عبد القادر الجزائري: ولد الأمير بن محي الدين في شهر ماي عام 1807م ببلدة قيطنة قرب مدينة معسكر، ويعود نسبه إلى النسب الشريف، تعلم القراءة والكتابة في سن صغير وحفظ القرآن الكريم، تلقى الأمير العلوم الدينية والدينية وإهتم بالفروسية، وقاد الأمير المقاومة بالغرب الجزائر بين 1832-1847م، بعد استسلامه سجن الأمير في فرنسا وبعد إطلاق سراحه توجه إلى المشرق واستقر بدمشق وتوفي فيه 1882م. ينظر، آسيا تميم الشخصيات الجزائرية، دار المسك للنشر والتوزيع،

الجزائر 2008، ص ص 15 21

⁴ أسعد الخطيب: البطولة والفداء عند الصوفية دراسة تاريخية، تق: الباني وآخرون، 5، دار التقوى للطباعة والنشر،

دمشق، (دس)، ص 184

الأمير مبكراً الأهمية الحيوية لتوثيق الروابط مع المغرب الأقصى، سعيًا منه لتحويل الجوار المغربي إلى قاعدة خلفية آمنة يمكن الركون إليها في الأوقات العصيبة،¹ لاسيما أن السلطان المغربي كان يشاطره نفس الهواجس والمخاوف من خطر التمدد الاستعماري الفرنسي الذي بات يهدد تخوم أراضيه¹ وتجسيدا لهذا التقارب، بادر الأمير في سنة 1249هـ / 1833م بإرسال مكتوب رسمي إلى المولى عبد الرحمن مشفوعاً ببعض الهدايا، وهو ما لاقى استجابة فورية من السلطان الذي بعث برسالة جوابية مرفقة بمدد عسكري شمل مائة بندقية ومثلها من السيوف، بالإضافة إلى كميات معتبرة من الذخيرة الحربية²

وقد أظهر الأمير عبد القادر حنكةً سياسيةً ودبلوماسيةً بالغة في إدارة هذه العلاقة مع سلطان فاس (عبد الرحمن بن هشام)؛ فرغم أن الأمير كان يحكم كصاحب سيادة كاملة ويحمل الشرعية القيادية لدولته، إلا أنه حرص في أوائل عهده على مجارة السلطان المغربي كخطوة سياسية ذكية لضمان استمرار المساعدات العسكرية واللوجستية، ولإسكات الأصوات الداخلية التي قد تطعن في شرعية حكمه. وتجلت هذه المجارة البروتوكولية في مظاهر عكست الاحترام المتبادل وتوحيد الصف الإسلامي ضد المحتل، كارتداء القفطان المهدى إليه في بعض المناسبات، وذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة، في حين أكد الأمير سيادته الوطنية المستقلة وبناء أركان دولته السيادية بإغفال اسم السلطان المغربي تماماً في العملة النقدية التي أصدرتها الدولة الجزائرية الفتية³

وفي هذا السياق، يذكر المؤرخ أبو العباس الناصري أن المولى عبد الرحمن حينما تيقن من إخلاص الحاج عبد القادر في جهاد المعتدين وحماية ثغور المسلمين، حظي الأمير عنده بمكانة رفيعة؛ إذ رأى فيه القائد الذي نهض لنصرة الإسلام في وقت عزّ فيه الناصر، فأخذ السلطان يمدّه بانتظام

¹ - أرزقي شويتام: مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع، 1 الجزائر، 1992م،

² . عدة بن داهة: رحلة في رحاب دولة الأمير، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 194

³ . أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 200.

بالخيل والعتاد والأموال، وكان ذلك يتم غالباً عبر وسطاء موثوقين أمثال الأمين الحاج الطالب ابن جلول الفاسي.¹

وعلى الرغم من المناورات الدبلوماسية التي انتهجها السلطان المغربي مع فرنسا ووعوده بالتزام الحياد، إلا أن الواقع الميداني كان يثبت عكس ذلك؛ فقد كان يشحذ هممة الأمير ويحثه على مواصلة الكفاح. وتؤكد الحقائق التاريخية أن الموانئ المغربية كانت تستقبل شحنات الأسلحة والعتاد القادمة من "جبل طارق"، ليتم تجميعها في مدينة فاس قبل أن تنطلق في قوافل منظمة تعبر مسالك تازة ووجده لتصل إلى المقاومة الجزائرية تحت إشراف مباشر من الحاج الطيب بن جلول. ومن المثير للاهتمام أن بريطانيا كانت المصدر الرئيس لهذه الأسلحة، حيث كانت تتم الصفقات عبر وسطاء تجارين، كان أبرزهم "ناتال مانوتشي (Natale Manucci)"، وهو نجل أحد الموظفين في القنصلية البريطانية ببنزرت.²

ومع توطيد أركان دولته، شرع الأمير عبد القادر في بناء جيش نظامي حديث، معتمداً على خبرات مدرّبين أرسلهم السلطان المولى عبد الرحمن، الذي استمر في إمداده بالمال والسلاح تعزيزاً للمقاومة³، رغم التفاوت العسكري مع الاحتلال، إلا أن صمود الأمير فرض على فرنسا توقيع معاهدة 'دي ميشال'⁴ عام 1834م؛ وهي هدنة استغلها الأمير لتمتين روابطه مع المغرب وجلب المزيد من العتاد الحربي عبر المسالك البرية⁵

¹ أبو العباس الناصري: ج9، مصدر سابق، ص44

² شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، مج1، شركة دار الأمة 2008، ص326

³ لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط2، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص38.

⁴ معاهدة دي ميشال: وقعت على بعد عدة انتصارات حققها الأمير عبد القادر، بادر بها الجنرال الفرنسي دي ميشال (De Michel) حاكم مدينة وهران، حيث طلب الاتصال بالأمير لوقف القتال وإبرام معاهدة صلح، تمت المصادقة عليها في 04 جويلية 1834م، تضمنت اعترافاً بسيادة دولة الأمير على إقليم الغرب الجزائري (باستثناء وهران، وأرزو، ومستغانم) وحرية التجارة. يُنظر: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص178.

⁵ العربي منور: المرجع نفسه، ص190.

ونظراً لهذه العلاقة المتنامية، بعث السلطان المغربي وفداً لتهنئة الأمير عقب المعاهدة محملاً بالذخائر، مما أثار هواجس فرنسا ودفعها لنقض الاتفاقية واستئناف العمليات العسكرية، والتي كان أبرزها معركة 'المقطع' 1835م، التي تكبدت فرنسا من خلالها خسائر فادحة¹ ولم يتوقف الدعم عند الإمدادات، بل انتقل إلى الدعم البشري والميداني؛ إذ أمر السلطان قبائل المناطق الحدودية (كأنجاد وذوي منيع) بتقديم الولاء والمساعدة للأمير، كما شاركت وحدات مغربية فعلياً في معارك حاسمة مثل 'سبع شيوخ' عام 1836م، مما جعل فرنسا تدرك أن استمرارية المقاومة مرتبطة بانفتاح الحدود الغربية². أمام هذا العجز العسكري الفرنسي في إيقاف تمدد المقاومة، قررت فرنسا تغيير استراتيجيتها بتعيين الجنرال 'بيجو' (Bugeaud) على رأس جيوشها، الذي عرض على الأمير عقد معاهدة التافنة³.

عام 1837م، والتي امتلك بها على أجزاء واسعة من البلاد استغل الأمير هذه الهدنة لترتيب بيته الداخلي وتوطيد أركان دولته، إلا أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً،⁴ إذ سرعان ما نقضت فرنسا

¹ بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 168.

² أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847م)، ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص ص 270-271.

³ معاهدة التافنة: هي اتفاقية هدنة أبرمت في 30 ماي 1837 (الموافق لـ 25 صفر 1253هـ) بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو. فرضتها ظروف ميدانية معقدة، حيث سعى الأمير لكسب الوقت وتنظيم صفوفه وتجاوز نقص الذخيرة، بينما أرادت فرنسا التفرغ لجهة أحمد باي في الشرق وتطوير أساليب حرب العصابات، نصت المعاهدة على بسط نفوذ دولة الأمير على أقاليم شاسعة شملت التيطري وأجزاء من العاصمة وصولاً إلى مشارف الأطلس والحدود الغربية، ينظر: عبد الله مقلاتي، تاريخ الجزائر المعاصر، عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 40.

⁴ محمد السنوسي: الرحلة الحجازية 1267هـ - 1851م / 1318هـ - 1900م، تح: علي الشنوفي، ج2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص 181.

المعاهدة عام 1839م بعبور قواتها للأراضي التابعة للأمير، مما أدى لاندلاع الحرب مجدداً وبشكل أكثر ضراوة¹.

سياسة الأرض المحروقة ولجوء الأمير للأراضي المغربية (1840-1844م)

وقد كان لـ "سياسة الأرض المحروقة" التي انتهجها الجنرال بيجو منذ تعيينه حاكماً عاماً في 22 فيفري 1840م دوراً كبيراً في تراجع المقاومة بالغرب الجزائري²، وهو ما اضطر الأمير للجوء إلى الأراضي المغربية³ مرتين قبل عام 1844م حيث كانت المرة الأولى في مارس 1842م إثر سقوط مواقعه استراتيجية مثل تلمسان⁴، أمام هذا الضغط، استقر الأمير بضواحي وجدة في أكتوبر 1843م، حيث استقبله المغاربة بحفاوة، وبالرغم من رغبة بعض القبائل في مبايعته إلا أنه رفض ذلك موضحاً أن هدفه هو "الاحتواء" لمواصلة نضاله وتطهير بلاده⁵.

واتخذ الأمير من المناطق الحدودية قاعدة لشن هجماته ثم الانسحاب للداخل المغربي⁶، مما أثار قلق فرنسا التي حاولت زرع الفتنة بينه وبين السلطان عبر الجاسوسية والتهديدات، كما سعت لإقناع السلطة المغربية بخطر الأمير على نفوذها، وامتدت الدسائس الفرنسية للمستوى الدبلوماسي الأوروبي؛ إذ عارضت باريس تنازل إسبانيا عن ثغور كـ "حجرة بادس" و"مليلة" خشية تقوية السلطة

¹ بشير بلاح: مرجع سابق، 171.

² بسام العسلي: الأمير عبد القادر الجزائري (1222-1300هـ / 1807-1883م)، ط3، دار النفائس، بيروت، 1406هـ / 1986م، ص 138.

³ انظر الملحق رقم (02)

⁴ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1415هـ / 1994م، ص 199.

⁵ يحيى بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص 64.

⁶ هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، ماي 1974، ص 222.

المغربية، وحرضت دولاً كالسويد والدنمارك على وقف دفع الإتاوات للمغرب، فضلاً عن محاولات ييجو إثارة الفتن داخل بيت الحكم المغربي لإضعاف دعمه للأمير¹

ورغم هذه المناورات، راسل الأمير السلطان عبد الرحمن مؤكداً صدق نواياه، فأجابه السلطان مبيناً انشغاله بإخماد تمردات بعض القبائل الداخلية كالشلف وزمور... ولإثبات حسن نواياه، قام الأمير بإخضاع قبيلة الحميان المتمردة، وأرسل خمسين أسيراً منها إلى عامل وجدة كدليل ملموس على احترامه لسيادة السلطان².

نتيجة لهذا التعاون، اشتدت الضغوط الفرنسية على السلطان لمنع الأمير من العودة إلى الأراضي الجزائرية وتأمين الحدود، مما دفع بالسلطان لاتخاذ تدابير احتياطية شملت تعزيز³ حامية وجدة بحشود عسكرية واتخاذ تازة قاعدة لتجميع القوات تحت قيادة ابنه محمد، بالإضافة إلى استنفار قبائل الشرق المغربي تأهباً لأي صدام⁴

وفي ظل هذه التحركات، ورغم التضييق على الأمير، زادت شعبيته بين المغاربة؛ وعندها كرر ييجو مطالبه للسلطان، جاء الرد بقوله «إن بلاد الريف كلها خارجة عنه وأنها تخضع للأمير عبد القادر»⁵

¹ ثريا بريدة: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسائل الأطروحات رقم 37، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997، ص 195.

² محمد السعيد قاصري: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962م)، دار الرشاد، الجزائر، 2013م، ص ص 50-51.

³ إلياس نايت قاسي: المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية (1792 / 1859م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، اشراف: بوعزة بو ضرساية، 2013-2014، ص 173.

⁴ محمد السعيد قاصري: المرجع السابق، ص 51.

⁵ يحيى بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح، ص 184.

حيث اعتبرت فرنسا هذا الرد ذريعة كافية للتدخل العسكري وملاحقة الأمير وراء الحدود، وهو التوتر الذي بلغ ذروته في صدام معركة إيسلي 1844م¹

المبحث الثاني: معركة إيسلي 1844م

لم تكن معركة "إيسلي" عام 1844م مجرد صدام عسكري مفاجئ على الحدود، بل كانت نتيجة مباشرة لرفض فرنسا وجود أي دعم للمقاومة الجزائرية في المغرب فبعد أن اشتد الضغط العسكري على الأمير عبد القادر، واضطر للتراجع نحو المناطق الحدودية المغربية ليتخذها كقاعدة خلفية لجيشه، وجدت فرنسا في هذا الدعم اللوجستي والروحي الذي قدمه السلطان والشعب المغربي للأمير ذريعة مثالية لنقل المواجهة داخل التراب المغربي هذا الوضع عجل بتدهور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وقاد المنطقة نحو مواجهة عسكرية حتمية غيرت موازين القوى بالكامل.

أولاً: أسباب المعركة وسياقها التاريخي

لم تكن الأطماع الاستعمارية الفرنسية تجاه المغرب الأقصى وليدة الصدفة، بل كانت طموحاً استراتيجياً تبلور بشكل أوضح بعد احتلال الجزائر عام 1830م وقد شكلت مساندة المغرب للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر ذريعة مثالية لفرنسا لنقل المواجهة إلى التراب المغربي؛ حيث أدى الضغط العسكري المكثف على الأمير إلى تراجع نحو الحدود الشرقية بضواحي وجدة، وهو ما استغلته القيادة الفرنسية كغطاء للتدخل المباشر في الشؤون السيادية للمغرب، مما عجل بتدهور العلاقات الدبلوماسية وصولاً إلى المواجهة العسكرية المفتوحة، وذلك وفق الأسباب والأطماع التالية: تأتي في مقدمة هذه الأسباب محاولات التوسع الفرنسي واتخاذ منطقة "لالة مغنية" ذريعة للصدام؛ حيث استغلت عدم وضوح ترسيم الحدود لإثارة الفتنة مع المغاربة و سيطرة على بعض المناطق بحجة ملاحقة الأمير عبد القادر² لمواجهته، فعمد الفرنسيون إلى التوغل في الأراضي المغربية

¹ إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 173.

² هيري تشرشل: مصدر سابق، ص 222.

، فأنشأوا بقيادة "لامورسيير" معسكراً في منطقة "لالة مغنية" في ماي 1844م¹، مدعوماً بخمسة آلاف جندي وثمانية مدافع، مع حفر خنادق دفاعية واسعة بلغ عرضها أربعة أمتار وعمقها مترين على بُعد 30 كلم من وجدة لمراقبة المنطقة² كما عمدت القوات الاستعمارية إلى استفزاز المشاعر الدينية للسكان عبر تدنيس المكان وانتهاك قداسته الدينية بعدما عمدوا إلى حفر الخنادق وإتلاف الموقع، مع الانشغال بالتدخين والغناء أمام المغاربة³، أدى هذا التصرف موجة عارمة من السخط الشعبي في أوساط المغاربة، حيث تعالت الاحتجاجات في كافة الأقاليم الشرقية. هذا الغليان الجماهيري دفع السلطان عبد الرحمن إلى التخلي عن موقفه المتردد حيال التوسع الفرنسي، مما أجبره على اتخاذ خطوة فعلية بإرسال مما دفع السلطان لإرسال القائد "القناوي" في 22 ماي 1844م لمطالبتهم بإجلاء المنطقة، إلا أن غطرسة الفرنسيين أدت لاشتباك عسكري في 30 ماي انتهى بانسحاب المغاربة نحو وجدة⁴.

عقب هذا التصعيد، جهز الجنرال "بيجو" حملة عسكرية في تلمسان لدعم القائد لامورسيير⁵، وفي محاولة صورية لحل النزاع، عُقد لقاء تفاوضي في 11 جوان 1844م⁶ بمنطقة "بني واشين" بين الجنرال "بيدو"⁷ وعامل وجدة "ابن القناوي". وقد عكس حضور تعزيزات عسكرية ضخمة من

¹ بوعلام بسايح: الأمير عبد القادر مغلوباً لكن مظفراً، تر: خليل أحمد. المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر والإشهار، الجزائر، د. ت، ص 101. وينظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 146. إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص 199.

² إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي: وجدة وأنكاد في دوحة الأجماد، ج1، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 1406هـ / 1985م، ص 114.

³ هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 222-223.

⁴ محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1311-1290هـ / 1873-1894م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م، ص 31. وينظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص ص 146 - 147.

⁵ Ismail HAMAT : histoire du Maghreb, éditions Ernest Leroux, paris, 1923, p 405.

⁶ هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 223. محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص 31.

⁷ ماري ألفونس بيدو (Marie-Alphonse Bedeau جنرال فرنسي (1804-1863م)، وُلد في ضواحي مدينة نانت، ويُعد من خريجي مدرسة 'سان سير' العسكرية المرموقة دفعة عام 1837م. ارتبط مساره المهني بشكل وثيق بالجزائر حيث

الطرفين إذ دعمت فرنسا قواتها بقيادة الموريسير، في حين قاد العربي الكبيي القوات المغربية¹، مما بين سوء النية المبينة في هذه لمفاوضات².

رغم إبداء المغرب رغبته في السلم واشترائه انسحاب القوات الفرنسية من منطقة (للا مغنية) إلى ما وراء وادي تافنة، أصرت فرنسا على مطالبها التعجيزية؛ فلم تكتفِ برفض الجلاء العسكري، بل ألحت على ضرورة ملاحقة الأمير عبد القادر ونفيه إلى إحدى الحواضر المغربية المطلة على المحيط الأطلسي، مما أدى لإجهاض المساعي الدبلوماسية رغم استمرار المباحثات تحت ضغط المناوشات الميدانية ومقتل النقيب دوماس³.

اثر ذلك انتقلت فرنسا إلى مرحلة التهديد المباشر بفرض شروط تمس السيادة المغربية، منها نفي الأمير وأسرته وتفريق دائرته المتواجدة هناك، كما تمثلت الضغوط الفرنسية في فرض شروط صارمة، لعل أبرزها العودة بالحدود المغربية الجزائرية إلى الوضع الذي كانت عليه إبان العهد العثماني، بالإضافة إلى الالتزام بالوقف التام لكافة أشكال الدعم اللوجستي المقدم للأمير عبد القادر، سواء كان عتاداً عسكرياً أو تمويناً مالياً أو غذائياً... وبسبب الرفض المغربي لهذه الإملاءات، قام "بيجو" باحتلال مدينة وجدة في 19 جوان 1844م⁴، وتبع ذلك بإنذار جديد يطالب بسحب القوات

سطع نجمه كقائد عسكري ميداني، واستمرت مسيرة عطائه العسكري والسياسي قرابة تسعة وخمسين عاماً. ينظر: محمد علاق: الأمير عبد القادر في كتابات الفرنسيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، اشراف: تلمساني بن يوسف، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 78.

¹ ثريا برادة: المرجع السابق، ص 202.

² هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 223.

³ J.LADIMIR : Les guerres d'Afriques la conquête d'Alger par les français, B. Renmijlt et binaires-Editeurs, paris, 1859, p 324.

⁴ محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية،

المغربية المرابطة على الحدود الشرقية للمغرب، مع الالتزام بمعاقبة المسؤولين عن الهجوم الذي استهدف الفرنسيين خلال جولات المفاوضات السابقة¹.

لم تكن هذه الأطماع بمعزل عن الموقف الأوروبي العام؛ فقد حاولت بريطانيا التدخل لحماية مصالحها التجارية، حيث نصح القنصل "جون دارمو هاي"² السلطان بالتزام السلم والتصرف بحكمة لتفادي الصدام³، كما قدمت بريطانيا لفرنسا تهديدات في حال الاعتداء أو احتلال أي جزء من المغرب، إلا أن فرنسا طمأنتها بأنها لا تنوي احتلالاً دائماً للتراب المغربي⁴، مما أدى لتخلي بريطانيا عن دعم المغرب، مخيبة آمال الوزير⁵ "محمد بن إدريس"⁶. وتوجت فرنسا هذه الضغوط برسالة القنصل "دي نيون" بعد قصف طنجة في 23 جويلية التي أمهلت السلطان 8 أيام للرد على مطالبه التي طرحت في لقاء 11 جوان⁷، إلا أنه لم يجب عليها، بسبب ذلك أرسلت فرنسا أسطولاً

¹ إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 174.

² جون درموند هاي: من أبرز الدبلوماسيين البريطانيين في المغرب؛ استهل مساره المهني عام 1840م كملحق بسفارة بلاده في إسطنبول، ثم انتقل للعمل في المغرب ليكون بجانب والده بعد نيل موافقة السلطات البريطانية. وقد استمر في منصبه كقنصل عام لبريطانيا بالمغرب لفترة طويلة امتدت ما بين (1845 - 1886م). خالد بن الصغير: المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856 - 1886م)، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م، ص 54.

³ ب. ج. روجرز: العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م، ط1، تر: يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1401هـ / 1981م، ص 200.

⁴ علي بن عبد السلام التسولي: رسالة في أجوبة على أسئلة الأمير عبد القادر الجزائري، ط1، تح: محمد البنيادي، مطبعة ووراقة بلال، وجدة، يناير 2014، ص ص 54-55.

⁵ ب. ج. روجرز: المصدر السابق، ص 200.

⁶ محمد بن إدريس: العمراوي الأزموري الفاسي ولد بفاس حوالي 1209هـ / 1794م، نشأ بيئة علمية ودينية راقية، وقد درس في جامع القرويين بفاس وتعلم على يد حمدون بن الحاج في الأدب والعروض، امتحن كتابة الشعر فاستحسنه السلطان عبد الرحمان فعينه كاتباً له، ثم اشتغل وزيراً له، توفي بفاس سنة 1264هـ / 1847م. محمد السعيد قاصري: المساعدات العسكرية المغربية للمقاومة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر (1832-1847م) مجلة عصور، العدد 10، جامعة وهران، الجزائر، جمادى الأولى 1426هـ / جوان 2005م، ص 30.

⁷ إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص 201.

حرباً على حدود طنجة بقيادة "دو جوانفيل"، وبعد فشل المفاوضات مع "علي بوسلهام أزطوط"¹ وذلك بعد استقبال القائد الفرنسي في 04 أوت للوصول الى حل حول الاحتلال الفرنسي لمنطقة لالة مغنية²، قامت بقصف مدينة طنجة في 6 أوت 1844م³، وبذلك تأكد للمغرب خذلان القوى الدولية، مما جعل المواجهة العسكرية في وادي إيسلي أمراً لا مفر منه .

ثانياً: التحضيرات العسكرية واستراتيجية المواجهة (06-13 أوت 1844م)

1-مرحلة الإستعدادات:

أ/ الاستعدادات المغربية:

بعد قصف مدينة طنجة في 06 أوت 1844م وفشل المفاوضات، أدرك السلطان المغربي حتمية الصدام العسكري، فبعث جيشاً بقيادة ابنه "محمد"⁴ نحو وجدة، واستنفر القبائل عبر رسائل سلطانية. وعلى إثر ذلك، تجمعت القوات المغربية على الضفة اليمنى لوادي إيسلي حيث وصل تعدادهم إلى حوالي 30,000 جندي⁵، تشكلوا من الجنود النظاميين ومتطوعي القبائل مثل بني مالك، وأولاد الحاج، وهوارة، ومطير، مدعومين بـ 11 مدفعاً انتظم الجيش في شكل "هلال"⁶ وتوزع

¹ علي بو سلهام أزطوط: عامل وجدة والعرائش والقصر وجميع القبائل البربرية التابعة لهذه المدن، كان يمثل السلطان في المفاوضات التي جرت مع الفرنسيين بعد معركة إيسلي وهو الذي قام بتوقيع على بنود معاهدة طنجة. إسماعيل حمت: الحكومة المغربية واحتلال الجزائر، ط1، تر: زكي مبارك ومحمد لحواجة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010، ص 71.

² عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، عهد العلويين 2، المجلد العاشر، 1409هـ / 1989م، ص 13.

³ أديب حرب: المرجع السابق، ص 464.

⁴ محمد بن عبد الرحمان: هو قائد الجيش المغربي في معركة إيسلي وخلف أبيه في الحكم عبد الرحمان بن هشام في 29 محرم 1276هـ / 28 أوت 1859م وحكم إلى غاية وفاته في 18 رجب 1290 هـ / 1873م. ينظر: عبد الرحمان بن زيدان: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1356هـ / 1937م، ص 89.

⁵ إ. ليفي برونفيسال: نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، مطبوعات لاروز، باريس، 1948م، ص 127. وينظر: إسماعيلي مولاي عبد الحميد: ج1، المصدر السابق، ص 125.

⁶ مصطفى الشابي: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912م)، ج2، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، الرباط، 2008م، ص ص 282-283.

بين سهل أنجاد ومرتفعات جبل حمرا، بينما تركز المركز القيادي جنوب مرتفع إسلي معزراً بفرقة مشاة "عبيد البخاري" مع وضع مراكز مراقبة متقدمة لمراقبة تحركات العدو¹.

ب/ الاستعدادات الفرنسية:

من جانب آخر، قرر الجنرال "بيجو" المبادرة بالهجوم فور وصول الدعم المتمثل في كتيبة الجنرال "بيدو" وفرق إضافية من تلمسان²، ليلبلغ إجمالي قواته 11,500 جندي، رغم معارضة القادة الفرنسيين للمواجهة المباشرة بسبب الفارق العددي، أصر "بيجو" على تنفيذ خطته التكتيكية المعروفة بـ "رأس الخنزير"³ لتركيز القوة في مساحة ضيقة لا تتجاوز 700 متر⁴. وزع "بيجو" قياداته بحيث تولى "لامورسيير"⁵ المقدمة و"بيدو" و"بليسيه" على الأجنحة، مع وضع المدفعية في الواجهة وتأمين المؤن والخدمات الطبية في الوسط وفي تحرك سري انطلقت القوات في 13 أوت وصولاً إلى "الجرف الأخضر" صبيحة يوم المعركة⁶.

ج/ موقف الأمير عبد القادر والتحذيرات الميدانية:

تجدد الإشارة قبل الصدام العسكري إلى نصيحة الأمير عبد القادر للقائد محمد بن عبد الرحمن؛ حيث دعاه بصدق إلى ضرورة التخلي عن المظاهر الاحتفالية والأثاث الفاخر الذي يكشف المواقع، مشدداً على أهمية "الانكماش" عند لقاء العدو⁷، إلا أن القائد المغربي اعتر بكثرة جنده ولم

¹ إسماعيلي مولاي عبد الحميد: ج1، المصدر السابق، ص 125-131.

² ثريا برادة: المرجع السابق، ص 203.

³ انظر الملحق رقم (03)

⁴ إسماعيلي مولاي عبد الحميد: ج1، المصدر السابق، ص 131.

⁵ كريستوف دي لامورسيير (1806-1865م): أحد أبرز القادة العسكريين والسياسيين الفرنسيين؛ حيث ارتبط اسمه بالعمليات الحربية في الجزائر. وُلد في مدينة نانت، وتولى قيادة الفرقة العسكرية بمنطقة وهران، كما قاد سلسلة من الحملات العسكرية في نواحي مستغانم، قبل أن تنتهي مسيرته بوفاته في ضواحي أميان. ينظر: محمد علاق: مرجع سابق، ص 81.

⁶ إسماعيلي مولاي عبد الحميد: ج1، المصدر السابق، ص 131.

⁷ أبو العباس الناصري: ج9، المصدر السابق، ص 51.

يأخذ بنصيحته¹، مما زاد من تعقيد الموقف وصول إنذارات مبكرة من جنود المراقبة تؤكد زحف الفرنسيين، إلا أن حاشية القائد رفضت إيقاظه من نومه، ولم يُحط علماً بالخطر إلا عند استيقاظه لصلاة الصبح، مما أضعاف فرصة الاستعداد الفعال².

2-مرحلة المواجهة العسكرية :

بحلول صبيحة الرابع عشر من شهر أوت عام 1844م، وعقب تحديد المعابر الحيوية في وادي إيسلي عند منطقة "الجرف الأخضر"، انطلقت العمليات العسكرية الفعلية فور صدور الأوامر النهائية من "بيجو". باشرت القوات الفرنسية عبور الوادي تحت غطاء رماية مدفعية كثيفة هدفت إلى بعثرة القوات المغربية ومنعها من التكتل، حيث تولى الجنرال "كافيناك"³ قيادة طليعة الهجوم، موجهاً ضربات مدفعية مركزة للمواقع المغربية القريبة من ضفاف الوادي⁴، ورغم وقوع الجيش الفرنسي تحت حصار شبه كامل من الخيالة المغاربة من مختلف الجهات، إلا أن الانضباط التكتيكي والتشكيل الدفاعي الذي وضعه "بيجو" مكنهم من احتواء الصدمة الأولى بفعالية.

اتسمت الساعة الأولى من اللقاء بضغط عسكري مغربي عنيف، حيث شنت أسراب الخيالة هجمات متتالية استهدفت أجنحة الجيش الفرنسي واخلقه، وأمام هذا الزخم، عمد الجنود الفرنسيون إلى تضيق المسافات بين السرايا لصد الاختراقات، ثم باسروا هجوماً مضاداً مستخدمين المدفعية التي استهدفت مباشرة "محلة" ولي العهد القائد محمد بن عبد الرحمن. وقد كان لهذا القصف المركز أثر نفسي مدمر؛ إذ أدى انتشار إشاعة هلاك الأمير إلى انهيار الروح المعنوية، فدبت الفوضى في

¹ يحي بوعزيز: ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص 51.

² بهيجة سيمو: الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المطبعة الملكية، الرباط، 1421هـ/ 2000م، ص 203. وينظر: الناصري: المصدر السابق، ص 51.

³ لويس أوجين كافيناك (1802 - 1857م): قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، كان له دور بارز في الغزو الفرنسي للجزائر. عُرف بانتهاجه أساليب عسكرية اتسمت بالشدّة والبطش، كما اشتهر تاريخياً بسحقه العنيف لانتفاضة العمال في باريس خلال شهر جوان (يونيو). ينظر: محمد علاق: المرجع السابق، ص 86.

⁴ اديب حرب: المرجع السابق، ص ص 486-487

صفوف الجيش الذي انشغل جنده بنهب معسكرهم الخاص والتقاتل فيما بينهم بدلاً من مواصلة القتال¹، حيث اغتتم الكولونيل "يوسف" هذا الانكسار ليقود ست فرق من "الصبايحية" مدعومة بالقناصة في هجوم كاسح على مخيم الأمير، مما أسفر عن سقوط المحلة ومدفعتها بالكامل في يد الفرنسيين، فانتتهت المعركة بفرار جماعي للمغاربة وهزيمة نكراء كشفت الخلل التنظيمي في جيش السلطان رغم تفوقه العددي².

3- معاهدة طنجة (10 سبتمبر 1844م) وانعكاساتها على العلاقات الثنائية:

كانت الانتكاسة العسكرية في إيسلي الممهد الأساسي للرضوخ الدبلوماسي المغربي؛ فبعد يوم واحد من المعركة، قام "دو جوانفيل" بقصف طنجة والصويرة لتعميق فالحق بهما ضرر كبير³، بينما هدد "بيجو" بالزحف نحو العاصمة "فاس"، هذا التصعيد دفع ببريطانيا للتدخل كطرف وسيط يخشى على مصالحه الاستراتيجية، مهددة فرنسا بالحرب في حال احتلال المغرب، مما أجبر حكومة باريس على التراجع والاكْتفاء بالمفاوضات⁴ أمام هذا الواقع، وقّعت معاهدة طنجة في 10 سبتمبر 1844م بين ممثلي فرنسا "دي نيون" و"دي كلوكويارغ" وبين ممثل السلطان "بوسلهام بن علي أزطوط"⁵، مستغلةً فرنسا ذلك للضغط على السلطان المغربي وفرض شروط تخدم مصالحها، مهددةً إياه في حال عدم الالتزام بها بـ:

- استمرار احتلال مدينتي وجدة والصويرة.
- قصف المزيد من الموانئ المغربية.
- فرض حصار اقتصادي على السواحل المغربية.

¹ أبو العباس الناصري: ج9، المصدر السابق، ص52.

² بهيجة سيمو: المرجع السابق، ص ص 204.

³ نور الدين بلعربي: العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1830-1847)، مذكرة نيل شهادة الماجستير،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: مريم صغير، (2008/2009)، ص 104.

⁴ اديب حرب: المرجع السابق، ص 500.

⁵ Pierre de Lagorce: Louis-PHILIPPE (1830-1848), Librairie Plon, Paris, 1931, p. 474.

• توغل القوات الفرنسية داخل الحدود الشرقية للمغرب.¹

جاءت بنود المعاهدة كإملاءات قسرية من طرف واحد لخدمة الأهداف الفرنسية، ومثلت تحولاً جذرياً في مسار المقاومة الجزائرية والسيادة المغربية:

نص الشرط الأول على تقليص الوجود العسكري المغربي في المنطقة الشرقية إلى ألفي جندي فقط، مما جعل الحدود مكشوفة أمام التوسع الفرنسي وشرعن ما عرف بـ "حق المطاردة"².

كما نصت المادة الثالثة بالالتزام السلطان بمنع دعم المالي أو لوجستي للأمير عبد القادر، بل واعتبره البند الرابع "خارجاً عن القانون" وجبت محاربته بالسلاح على تراب البلدين³.

وبذلك تحول الموقف الرسمي المغربي من الاحتضان إلى المطاردة، حيث كلف السلطان الشيخ حميد قائد وجد وملاحقة الأمير وتهديد القبائل المساندة له⁴.

التمهيد القانوني لاتفاقية لالة مغنية نصت المادة الخامسة على إبقاء الحدود كما كانت في العهد العثماني للجزائر⁵، وهو نص اتسم بالغموض المتعمد ليمنح فرنسا ذريعة للتوغل لاحقاً، مما شكل القاعدة الأساسية لاتفاقية "لالة مغنية 1845م" التي رسمت ملامح الصراع الحدودي المستقبلي.

المبحث الثالث: بنود الاتفاقية وأطرافها

أولاً: السياق التفاوضي وأطراف الاتفاقية

عقب الانهزام العسكري الذي شهده الجيش المغربي في معركة "إيسلي"، وبعد انقضاء ستة أشهر على إبرام "معاهدة طنجة 1844م"، انتقلت فرنسا إلى مرحلة الضغط الدبلوماسي الفعلي

¹ إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص 206-207.

² الصديق بن العربي: كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، 1404هـ / 1984م، ص 24.

³ هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 224-225.

⁴ عبد العزيز جيدل: نماذج المؤسسة في المغرب ليون روش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة

الجزائر، إشراف: فريد بلور، 2008 / 2009م، ص 36

⁵ إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي: المصدر السابق، ص 143.

لتسوية ملف الحدود. وقد استندت السلطات الفرنسية في مطلبها هذا إلى المرجعية القانونية التي أرساها البند الخامس من اتفاقية طنجة، والذي نص على ما يلي:

"... أن تحديد الحدود بين المملكتين يبقى مقررًا ومتفقًا بين الطرفين على عهد الأتراك بالجزائر، وسيكون لتحديد الحدود التام والمنتظم لهذا البند موضع اتفاقية خاصة تعقد بين الطرفين في عين المكان بين المكلفين لهذا الشأن من قبل جلالة إمبراطور فرنسا وبين مندوب عن الحكومة المغربية..."¹.

وتنفيذاً لهذا المقتضى، وبغية نقل الالتزامات النظرية إلى واقع ميداني، اجتمع الوفدان المتفاوضان في مدينة "مغنية"² للشرع في رسم الخطوط الحدودية الفاصلة بين الطرفين، وقد مثل الهيئة التفاوضية وفدان قُوضا بالصلاحيات الكاملة للتوقيع:

1- فد المغربي (ممثلو السلطان):

تألف الوفد من الشخصيتين البارزتين حميدة بن علي الشجعي وأحمد خضير. ويُعد "الشجعي" من أكثر الشخصيات إلماماً بجغرافية المنطقة، كونه ينتمي لقبيلة "شراقة" الحدودية³، وقد تولى عمالة إقليم وجدة في فترتين منفصلتين (1844-1845م) و(1849م)⁴ أما أحمد الخضير السلاوي، وهو

¹ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج3، مرجع سابق، ص 205.

² مدينة مغنية: مدينة جزائرية تاريخية تقع في الجهة الغربية، وتكتسب أهمية بالغة كحلقة وصل حدودية واستراتيجية بين الجزائر والمدن المغربية الشرقية. برز دورها العسكري في عهد الأمير عبد القادر، حيث استخدمها كقاعدة انطلاق لعملياته العسكرية ومنطلقاً للانسحاب نحو الأراضي المغربية بين عامي 1844 و1845 كما شهدت المدينة وجوداً عسكرياً فرنسياً بقيادة "لامورسيير" و"بيدو"، واحتضنت مراسيم توقيع المعاهدة الشهيرة التي حملت اسمها بين المغرب وفرنسا. ينظر: عبد الله مزيان، الأبعاد التربوية في عادات وتقاليد أهالي مغنية ونواحيها، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003-2004، ص 4.

³ محمد بن الطيب البوشيخي: أولاد سيدي الشيخ الشرافة والغربة، ط3، مطبعة أطلال، وجدة، 2013، ص 239.

⁴ إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي: المرجع السابق، ص 145.

شقيق الباشا "عبد السلام السلاوي"¹، فقد كان كاتباً للاتفاقية، إلا أن المصادر تشير إلى افتقاره للدراية الدقيقة بالحدود مقارنة بزميله الشجعي، مما جعله يعتمد بشكل أساسي على ما يُقدم له من معطيات².

2- الوفد الفرنسي (ممثلو الإمبراطورية):

في المقابل، تميز الوفد الفرنسي بصبغة عسكرية ودبلوماسية وخبرة جغرافية واسعة، وضم كلاً من:

دي لاري أريستيد (الكونت دولاروا): وهو دبلوماسي عريق تدرج في الرتب العسكرية منذ عام 1814م، وخدم في سفارة فرنسا بإسطنبول وفي بعثات روسية، وقبيل تكليفه بملف الحدود كان قد عُيّن حاكماً على إقليم قسنطينة في 1845م³.

الجنرال مارتيميري: والذي لعب دوراً محورياً كونه مدرساً للجغرافيا ورئيساً للمصلحة الطبوغرافية للجيش الفرنسي، مما وفر للوفد الفرنسي تفوقاً تقنياً في رسم الخرائط⁴.

المترجم ليون روش (Léon Roches): وهو شخصية مثيرة للجدل، ولد بفرنسا عام 1809م ودخل الجزائر في 1832م. تكمن خطورته في خبرته المزدوجة؛ إذ سبق له الالتحاق بجيش الأمير عبد القادر عام 1837م، مما منحه معرفة عميقة بالعقلية واللغة العربية، وظفها لخدمة التفاوض الفرنسي⁵.

¹ مكّي جلّول: مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 1263 631 هـ / 1847-1234م رسالة جامعية مقدمة للحصول على الماجستير، إشراف مولاي بالخميسي، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1413هـ-1993، ص 239.

هل هذا صحيح ف تهميش لوصعه

² محمد بن الطيب البوشيخي: المرجع السابق، ص 239.

³ نور الدين بلعربي: المرجع السابق، ص 107.

⁴ جلال المكّي: المرجع السابق، ص 147.

⁵ ليون روش: اثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تع: محمد خير محمود البقاعي، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص ص 12-13.

ثانياً: التحليل الموضوعي لبنود اتفاقية لالة مغنية

توجت الجولات التفاوضية التي استمرت أربعة أيام بإبرام "اتفاقية لالة مغنية" في 18 مارس 1845م (الموافق لـ 9 ربيع الأول 1261هـ) وقد صيغت هذه المعاهدة في سبعة بنود أساسية¹، حددت الأطر القانونية والميدانية للتماس الإقليمي بين المغرب والجزائر تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية. وبحسب الأدبيات التاريخية، فقد وقع على هذه الوثيقة المفصلية كل من الفقيه حميدة الشجعي ممثلاً عن السلطة المغربية، والجنرال أرستيد كونت دولاروا ممثلاً عن الجانب الفرنسي²، كما يمكن تفصيل هذه الشروط وفق الآتي:

البند الأول (مرجعية الوضع السابق): أقر الوكيلان مبدأ استمرارية الحدود التاريخية التي كانت قائمة في العهد العثماني، مع التأكيد على احترام حرمة الحدود ومنع أي استحداثات عمرانية أو بناء منشآت على طول خط التماس الإقليمي مستقبلاً، لضمان عدم حدوث تداخل في السيادة.

البند الثاني (وضوح التماس الجغرافي): اتفق الطرفان على أن تكون الحدود واضحة المعالم ومحددة بدقة ميدانية تشبه "الخيوط" في وضوحها، بحيث يؤول كل ما يقع في الجهة الغربية لهذا الخط للسيادة المغربية، في حين يتبع ما يقع في جهته الشرقية للإدارة الجزائرية³.

البند الثالث (التحديد الميداني من الساحل إلى الجنوب): تضمن هذا الشرط توصيفاً جغرافياً دقيقاً لنقطة انطلاق الحدود، حيث تبدأ من ملتقى "وادي عجرود"⁴ بالبحر الأبيض المتوسط، وتمتد نزولاً نحو الجنوب وصولاً إلى "ثنية الساسي"، وهي مسافة تُقدر بنحو 150 كيلومتراً من التحديد الصارم⁵

¹ انظر الملحق رقم (04)

² إبراهيم مياشي: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 342.

³ ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماشي: إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، ج 5، تح: علي عمر،

مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008، ص 195

⁴ انظر الملحق رقم (05)

⁵ محمد مزيان؛ جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، مجلة كان التاريخية، ع 22، ديسمبر 2013، ص 42.

البند الرابع (وضعية المجالات الصحراوية وتوزيع القبائل): انتقل هذا البند لمعالجة إشكالية "الصحراء المشتركة"، حيث نُصَّ على عدم وضع حدود ملموسة في المناطق التي لا تصلح للزراعة وتستخدم كمراعٍ فقط بدلاً من ترسيم الأرض، تم اعتماد "ترسيم التبعية البشرية"؛ فاللحقت قبائل (أولاد سيدي الشيخ الغرابية، وحميان الجنوبيين، والعمور) بالمغرب، بينما أصبحت قبائل (أولاد سيدي الشيخ الشرافة، وبقية قبائل حميان) تابعة للجزائر.

البند الخامس (تقسيم القصور والقرى الحدودية): حسم هذا الشرط تبعية التجمعات السكانية المعروفة بـ "القصور"، حيث أقرت المعاهدة سيادة المغرب على قصور (إيش وفكيك)، في مقابل إلحاق مجموعة من القصور الاستراتيجية بالجزائر، وهي: (عين الصفراء¹، الصفيصيفة، أسلا، تيوت، الشلالة، وبوسمغون)²

من خلال القراءة المتفحصية لنصوص الاتفاقية، يتضح أن عملية الترسيم لم تكن موحدة المعايير، بل شملت ثلاثة نطاقات جغرافية متباينة في طبيعتها القانونية والميدانية:

المنطقة الأولى (من الساحل إلى ثنية الساسي): تمتد هذه المنطقة من مصب "وادي كيس" على البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى "ثنية الساسي" جنوباً بمسافة تقدر بـ 150 كلم. ويلاحظ

¹ عين الصفراء: يمتد إقليم عين الصفراء جغرافياً بين خطي عرض 30° و 38° شمالاً، وبين خطي طول 1° و 6° غرباً. ويُصنف كإقليم ذو طبيعة إدارية صرفة نظراً لافتقاره إلى العوائق أو الحواجز الطبيعية الواضحة، حيث تبلغ مساحته الإجمالية حوالي 44,140,000 هكتار وقد رُسمت حدوده الإدارية إبان الفترة الاستعمارية على شكل خطوط تفصل بين الأقاليم المجاورة؛ إذ ينطلق هذا الخط من "ثنية الساسي" جهة الشمال الشرقي، مروراً بمناطق جنوب العريشة ويبدو، وصولاً إلى أقصى الجنوب الغربي عند بولنور وبغداداي (صفة الشط الشرقي) ويستمر المسار بمسافة 5 كلم جنوب "خير"، وهو المضيق الذي يقطع السكة الحديدية ويشكل حلقة وصل بين التل والجنوب، ثم ينعطف شرقاً ليسير في خط مستقيم يمين "سيدي ناصر"، كما يتجه المسار جنوباً بضواحي "تولالا" و"لقنايل" وجزء من "واد النخيل"، ليمتد مباشرة نحو الجنوب من "أفليس" و"حاسي بورباوة"، وينتهي بخط مستقيم باتجاه الجنوب الغربي وصولاً إلى "بيار تافغناغت" بمحاذاة الحدود المغربية. بن قيطون حمزة: المشروع الإستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882-1914م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015، ص 1.

² ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، مصدر سابق، ص 197.

هنا أن الترسيم كان جغرافياً بامتياز، مما أدى إلى فقدان المغرب فعلياً لكافة الأراضي الواقعة غرب "وادي تافنا"، وهو ما مثل تراجعاً ترايباً واضحاً لصالح الإدارة الفرنسية¹.

المنطقة الثانية (من ثنية الساسي إلى مشارف الصحراء):

شهد هذا النطاق اعتماد معيار "التوزيع القبلي" بدلاً من التحديد التراي الصارم؛ حيث رُسمت الحدود بناءً على تبعية الجماعات السكانية. وقد أفرز هذا النهج معضلات سيادية معقدة، خاصة مع قبائل ذات امتداد واسع ومجالات رعوية شاسعة مثل قبيلة "أولاد سيدي الشيخ" أدى هذا التقسيم إلى تشتيت بطون القبيلة الواحدة بين السيادة الفرنسية والمغربية، مما جعلها منطقة توتر دائم ونزاعات حدودية متكررة نتيجة ادعاء كل طرف تبعية القبيلة بأكملها لسلطته².

المنطقة الثالثة (جنوب قصور فكيك³):

تعد هذه المنطقة الأكثر غموضاً، حيث قوبل مقترح رسم الحدود فيها برفض من السلطة المغربية التي اعتبرت المجالات الصحراوية مناطق "فلاة" مخصصة للرعي ولا تخضع لمنطق الحرث والاستقرار الدائم. وقد تم الاتفاق على بقاء هذه المجالات مفتوحة لسكان الإيالتين مع احتفاظ كل دولة بحق ممارسة الولاية القانونية على مواطنيها أينما وجدوا داخل هذا النطاق⁴.

إن المتأمل في بنود "لالة مغنية" يدرك أنها لم تكن اتفاقية نهائية بقدر ما كانت "وثيقة غموض استراتيجي"؛ فبينما حسمت الحدود في المناطق الفلاحية الحيوية، تركت الثغرات في المناطق الصحراوية

¹ عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 2، مرجع سابق، ص 16.

² صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 207.

³ فقيق (فجيح): يُعد هذا الإقليم من المناطق الشاسعة التي تغطي مساحة تقارب 900 كم²، ويشتهر بوفرة واحاته وتعدد العمراني، حيث يضم ثمانية قصور تاريخية بارزة، من أهمها قصر "العبيد" و"زنافة". ومن الناحية التاريخية، خضع الإقليم لسيادة مملكة تلمسان إبان العهد الزياني، إلا أن هذا الوضع تغير في أعقاب الحملة التي قادها المنصور في صحراء السودان، حيث جرى إلحاق المنطقة بسلطة السعديين. إبراهيم مياي: مرجع سابق، ص 386.

⁴ إبراهيم كريدية: ثورة بوحارة 1902-1909، شركة الطبع والنشر S.LE، الدار البيضاء، 1986، ص 18.

عمداً، هذا القصور الذي يبدو "قانونياً" كان في حقيقته "تخطيطاً سياسياً" فرنسياً بعيد المدى، وبالفعل استغلت فرنسا هذه الثغرات لشرعنة توغلاتها اللاحقة¹.

واجه السلطان "مولاي عبد الرحمن" ومحيطه الرسمي اتفاقية 18 مارس 1845م بنوع من الاندهاش؛ نظراً لما تضمنته من بنود وقعها المفوض "حميدة بن علي الشجعي"، وترجع المصادر المغربية هذا الموقف إلى وجود تباين بين نصوص المعاهدة وبين التوجيهات التي قُدمت للمفاوضين، والتي كانت تركز على إبقاء الحدود مع الجزائر وفق ما كانت عليه في العهد العثماني، مما اعتُبر تجاوزاً لإطار التفويض الأصلي².

وقد عبر السلطان في مراسلاته الأولى عن عدم رضاه تجاه الاتفاقية، واصفاً إياها بأنها لم تكن منصفة للتراب المغربي نتيجة المناورات الدبلوماسية الفرنسية، وهو ما تضمنته رسالته الموجهة إلى "بوسلهام بن علي" التي أشار فيها إلى فقدان أجزاء من الأراضي لصالح الإدارة الفرنسية بالجزائر³، غير أن تصاعد الضغوط العسكرية الفرنسية والتلويح باستخدام القوة البحرية ضد الموانئ، دفع السلطان إلى مراجعة موقفه والمصادقة على المواد التي اعتبرها لا تشكل خطراً مباشراً على المصالح المغربية⁴.

وتصنف الدراسات التاريخية (لا سيما المغربية) هذه المعاهدة كإجراء غير متكافئ ساهم في إلحاق مناطق كانت تابعة للمغرب بمناطق النفوذ الفرنسي بالجزائر، كما تُعد من أكثر الاتفاقات تعقيداً في تاريخ العلاقات الثنائية؛ فبدلاً من وضع ترسيم حدودي واضح وشامل، تركت بنوداً غامضة فتحت المجال لظهور خلافات حدودية لاحقة⁵.

¹ حميد زاويدي: إسهامات مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود والإقليم في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة مولاي معمري، تيزي وزو، 2016، ص 187.

² محمد الطيب البوشيخي: أولاد سيدي الشيخ الشرافة والغربة، مرجع سابق، ص 240.

³ إبراهيم حركات: ج 3، مرجع سابق، ص 208.

⁴ عبد الهادي التازي: ج 12، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

⁵ إبراهيم كريدية: مرجع سابق، ص 17.

وعند إخضاع هذا الادعاء والاندهاش المغربي للتدقيق التاريخي نجد أنه يتناقض مع حقيقة التماس الجغرافي السابق؛ إذ إن إبقاء الحدود على ما هي عليه في العهد العثماني يثبت أن وادي ملوية هو الحد الفاصل التاريخي والشرعي بين الجزائر والمغرب الأقصى¹.

وحتى لا نقع في تكرار ما قمنا بتفصيله في الفصل الأول من هذه الدراسة بخصوص حملات "صالح ريس" عام 1553م والصدام العسكري الذي تلاها، فإن المفيد استحضاره هنا هو النتيجة الجغرافية المستخلصة من تلك الحقبة؛ حيث استمر اعتبار وادي ملوية خطأً فاصلاً رسمياً بين الطرفين حتى منتصف القرن السابع عشر رغم الالتزامات والمهادنات اللاحقة التي عاهد فيها سلاطين المغرب باشاوات الجزائر على عدم تجاوز وادي تافنة²، إلا أن سقوط السلطة المركزية بالجزائر إثر الغزو الفرنسي عام 1830م سمح للمغاربة بتجاوز خط ملوية مجدداً والوصول إلى تلمسان قبل أن يتراجعوا تحت الضغط الاستعماري، واعتبروا حينها وادي التافنة هو الحد الفاصل³.

كما أن ادعاء الطرف المغربي بأحقية السيادة على لالة مغنية تدحضه الوثائق التاريخية وأرشيف السلطات التركية لعام 1838م، والذي يثبت أن ضرائب هذه المنطقة كانت تدفع لبابلك تلمسان وهو ما تؤكد خريطة السيد "مارتينغ" لحدود البابلك السابقة التي امتدت حتى وجدة، بوجود ستة مخيمات تركية على طول الحدود وجعل التافنة حداً طبيعياً لتفادي تقسيم القبائل الحدودية وبناءً على ذلك، رفض نواب لجنة الاعتمادات الإضافية بالجزائر أي استيلاء مغربي على لالة مغنية معتبرين ذلك ذريعة غير مؤسسة⁴.

¹ المكّي جلّول: المرجع السابق، ص 149.

² دين قادة: مرجع سابق، ص ص 212-213.

³ دين قادة: المرجع نفسه، ص ص 213-214.

⁴ مصطفى حجازي: "أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقارير القنصلية الفرنسية في طنجة (1843-1845م)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، م 09، ع 01، جوان 2018، ص 79.

ومن خلال ذلك يتبين أن معاهدة لالة مغنية لم تُفَضَّ إلى تجريد المغرب من أراضيه التاريخية، خلافاً لما يذهب إليه بعض المؤرخين المغاربة الذين يرون أن الاتفاقية تسببت في ضياع الأراضي الواقعة غرب وادي التافنة¹

وبناءً على ما أفرزته هذه الاتفاقية من واقع حدودي جديد وتبريرات سيادية متصادمة، أدت هذه المعطيات، وما تبعها من تداعيات معركة إيسلي، إلى حالة من الاضطراب والقلق في أوساط "المخزن" والمجتمع وبحسب الروايات الموثقة، بادر بعض المسؤولين العسكريين والإداريين بالتواصل مع الأمير "عبد القادر الجزائري" لعرض دور قيادي عليه، إلا أن الأمير فضل عدم الاستجابة لهذه العروض، مبرراً ذلك بحاجته لفهم أعمق للتحديات الداخلية المغربية²، وهو ما أيده المؤرخ "هنري تشرشل" الذي أشار إلى أن اعتذار الأمير لم يكن فقط لتقديرات شرعية، بل لقناعته بأن ترتيب البيت الداخلي وفرض سلطة القانون يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مؤسسياً يتجاوز عقداً من الزمن³. على صعيد آخر، وظفت فرنسا الإشاعة لزعزعة الثقة بين الطرفين؛ حيث استقبل السلطان "عبد الرحمن" في فاس مراسلات من "دي لاري" تضمنت تحذيرات من طموحات الأمير "عبد القادر"، ملمحةً إلى رغبته في منازعة السلطان على العرش المغربي⁴، وابتداءً من أواخر أكتوبر 1845م دخلت الخطة الفرنسية-المغربية للاحقة الأمير حيز التنفيذ، مدفوعةً بتصاعد الضغوط الفرنسية والإنجليزية بموجب التزامات "معاهدة طنجة"⁵.

¹ عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص 56.

² محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص 34.

³ هاري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 225.

⁴ محمد بن جبور: الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر 1830-1847م من خلال وثائق الأرشيف

المغربي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012-2013م، ص 212.

⁵ عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ / 1830-1912م)، أطروحة دكتوراه في تاريخ

المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 132.

وفي سبيل ذلك، حشدت فرنسا قوة قوامها 12 ألف جندي، بينما كلف السلطان المغربي "الشيخ بوزيان" (شيخ قبيلة الأحلاف) بقيادة الحشود القبليّة والفرق العسكرية لتعقب الأمير¹، أمام هذا التضيق لجأ الأمير للاعتصام بمنطقة الريف، وحاول عبر مراسلاته للسلطان توضيح حقيقة الموقف، إلا أن مساعيه لم تكلل بالنجاح واستمرت المناوشات السلطانية ضد قبائل دائرة الأمير الملتجئة لمراكش لعام كامل، حتى أن ابن أخ السلطان هاجم بجيش ضخم قوات الأمير التي تقلصت لـ 1200 مقاتل، ورغم تمكن الأمير بعقبريته العسكرية من صد الهجوم، إلا أنه أدرك استحالة الاستمرار؛ نظراً لمعاناة المدنيين، واستنزاف القبائل الداعمة له كقبيلة "بنو عامر" التي تعرضت للتنكيل²، مما دفع بمستشاريه في ديسمبر لتفويض القرار النهائي إليه، فقرر الأمير حقن الدماء ووضع حد للمواجهة³

وعند محاولة العبور للضفة الشرقية لنهر ملوية في 22 ديسمبر 1847م، وجد الأمير طلائعه عند مضيق "جربوس" محاصرة من قبل 12 ألف جندي فرنسي، وبعد مشاورات مع رفاقه فضل الأمير تسليم نفسه للجنرال "لاموريسير" بدلاً من تسليمها لسلطان المغرب قائلاً: "أفضل ألف مرة أن أثق فيمن حاربني على من خانني"⁴.

ولم تتوقف التداعيات السياسية والقانونية لمعاهدة لالة مغنية عند حدود نهاية المقاومة، بل امتد أثرها ميدانياً؛ حيث استغلت فرنسا الغموض المتعمد في بنودها لتبرير توسعها اللاحق وإعادة رسم الحدود بالتتابع خلال سنوات (1874م، 1876م، 1888م، 1893م، 1894م) ما بين البحر وثنية

¹ إبراهيم حركات: مرجع سابق، ص 213.

² برونو إيتين: الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط 2، دار عطية للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 231.

³ أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

⁴ سبتي غيلاني: قراءة في تاريخ العلاقات السياسية الجزائرية - المغربية (1516-1912)، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، العدد 14، ص 518.

الساسى جنوباً¹، كما استمرت الإشكالات الحدودية رغم إبرام اتفاقيات لاحقة مكّمة لمعاهدة لالة مغنية، تمثلت في اتفاق باريس سنة 1901م وملحقه سنة 1902م ، ومع ذلك ظل خط الحدود غير واضح المعالم في عدة جهات، خاصة جنوب ثنية الساسى²، وهو ما استغلته سلطات الاحتلال الفرنسي لشرعنة تمددها الميداني وتثبيت سيادتها الفعلية على المنطقة.

¹ عكاشة برحاب : من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق ، ص 48 .

² عكاشة برحاب : المرجع نفسه ، ص 158.

خلاصة الفصل

نستخلص من دراسة هذا الفصل أن التآزر الأولي بين مقاومة الأمير عبد القادر والمملكة المغربية لم يكن مجرد خيار، بل كان تعبيراً عن وحدة المصير الجغرافي والروحي أمام الزحف الاستعماري الفرنسي إلا أن هذا الدعم الميداني واللوجستي سرعان ما انكسر عقب هزيمة إيسلي عام 1844م، التي فرضت على المغرب الانتقال من مرحلة الاحتضان والمساندة إلى مرحلة الرضوخ للضغوط والتحرشات الإمبراطورية الغربية.

وبناءً على ذلك، شكلت اتفاقية لالة مغنية عام 1845م أداة اختراق استعمارية ذكية؛ إذ تعمد المفاوض الفرنسي ترك الحدود هلامية وغامضة في مجالاتها الجنوبية والصحراوية لشرعنة أي تغلغل مستقبلي. وقد أدى هذا الترسيم القسري، مع شروط معاهدة طنجة، إلى محاصرة الأمير عبد القادر وتحويل موقف المخزن إلى مطاردته إجبارياً، مما عجل بنهاية المقاومة وتوقفها عام 1847م، وترك الحدود الشرقية للمغرب بؤرة مفتوحة للتوتر المستمر.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على

العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

المبحث الاول: أثرها في ظل الثورة التحريرية ومؤتمر
طنجة 1958م.

المبحث الثاني: حرب الرمال 1963.

المبحث الثالث: أثر الصراع الحدودي على العلاقات
السياسية بين الجزائر والمغرب.

تمهيد الفصل

تجاوزت تداعيات اتفاقية لالة مغنية لعام 1845م الإطار الزمني للعهد الاستعماري، لتشكل خلفية بنيوية للأزمة الحدودية التي برزت بشكل جلي عقب استقلال الجزائر عام 1962م، فرغم أن المغرب وقف مع الثورة الجزائرية (1954-1962م) وقدم لها دعماً كبيراً بالسلاح والمال، إلا أن عدم وضوح ترسيم الحدود الصحراوية من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية شكّل بؤرة توتر دائم بين البلدين. فبعد الاستقلال، اصطدم البلدان في طريقة رؤيتهما للحدود، المغرب يطالب بحقوقه التاريخية والجزائر تتمسك بالحدود التي تركتها فرنسا للحفاظ على استقرارها، هذا التباين في المواقف الرسمية أدى الى تصعيد حدة الخلاف وصولاً الى المواجهة العسكرية في حرب الرمال عام 1963م"، وهو ما سنناقشه في هذا الفصل.

المبحث الاول: أثرها في ظل ثورة التحريرية ومؤتمر طنجة

كانت العلاقة بين الجزائر والمغرب خلال سنوات الثورة التحريرية. فقد عاش البلدان مرحلة تضامن تاريخية عاشها البلدان؛ حيث فتح المغرب حدوده وكانت أرضه قاعدة خلفية وممراً أساسياً لتموين المجاهدين بالسلاح. لكن في نفس الوقت، كان هذا التضامن يخفي وراءه خلافاً صامتاً حول الحدود، ظهرت أولى ملامحه في "مؤتمر طنجة عام 1958م"، عندما بدأ المغرب يطالب ببعض المناطق الصحراوية، بينما فضلت الحكومة الجزائرية المؤقتة تأجيل هذا الملف الحساس إلى ما بعد الاستقلال.

أولاً: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الثورة التحريرية

اتسمت الروابط الجزائرية المغربية خلال سنوات الثورة التحريرية بنوع من التآزر الشعبي والرسمي، حيث ترسخت قناعة لدى السلطات المغربية بأن استكمال سيادة المملكة لن يتحقق إلا بنيل الجزائر استقلالها الكامل¹، وبدورها عملت الثورة الجزائرية على تمتين هذه الروابط من خلال الاستفادة من المواقف الداعمة للمغرب، الذي تحول إلى قاعدة خلفية مهمة للمجاهدين من الناحية الغربية². وقد كانت ناحية فقيق -بشار بمعبرها الطبيعيين الكبيرين الاستراتيجيين تمنح إمكانية الدعم اللوجستيكي الحيوي لكل الجهة الغربية من الجزائر³

وقد كان لصدى نداء أول نوفمبر 1954 تأثير عميق في الوجدان المغربي، نظراً للاشتراك في التاريخ واللغة ووحدة المعاناة ضد المستعمر، مما جعل المجتمع المغربي يتفاعل مع الثورة الجزائرية كقضية

¹ عمار بن سلطان: الدعم العربي للثورة الجزائرية، د.ط، منشورات المركز الوطني لدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.ت، ص 87.

² أحمد بلاسي نبيل: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تقرير الجزائر، د.ط، الهيئة الدستورية العامة للكتاب، 1990، ص_ص، 185_186.

³ عبد الله مقلاتي: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية -المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958"، مجلة التراث،

جامعة محمد بوضياف - المسيلة، المجلد 09، العدد 31، أوت 2019، ص163.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

وطنية¹ وفي هذا الصدد، يستذكر الرئيس الشاذلي بن جديد روح الكفاح المشترك قائلاً: "إن إيماني استند إلى تجربة حية، فنحن لا ننسى احتضان الشعبين التونسي والمغربي للمجاهدين، ومشاركتهم إيانا في خندق واحد ضد الاحتلال الفرنسي، وتقديمهم لشهداء في سبيل قضيتنا².

هذا التناغم تعزز بوقوف الملك محمد الخامس وولي عهده الحسن الثاني إلى جانب جبهة التحرير الوطني، مسخرين الإمكانيات الدبلوماسية والمادية لخدمة القضية، كما طرحت جبهة التحرير رؤية وحدوية لمستقبل المنطقة، رأت فيها أن وحدة أقطار المغرب العربي هي الضمان الوحيد للاستقلال، وهو ما انعكس في نداء نوفمبر الذي ركز على ضرورة تكامل الكفاح المسلح ودعم القوى الوطنية المغربية الراضية لأنصاف الحلول الاستعمارية³

وعلى الصعيد الميداني، غدا المغرب ممراً حيوياً لإيصال السلاح وتخزينه، حيث وُظفت الشواطئ المغربية والمناطق الحدودية لتموين الولايات التاريخية بالعتاد الضروري⁴ وفي هذا السياق، يؤكد الباحث بوزيان عبد الرحمان أن التنسيق مع القواعد الخلفية في المغرب بلغ مستويات متقدمة تحت إشراف عبد الحفيظ بوصوف، حيث شمل إنشاء ورشات لتصنيع الأسلحة وصيانتها في مدن مثل تطوان والدار البيضاء والناظور، بالإضافة إلى مراكز تدريبية لتعليم فنون حرب العصابات. أما سياسياً، فقد حاول المغرب إعادة دمج الجبهة في فضاء مغربي يقلص من النفوذ المصري عليها ويدفعها لإعادة ترتيب أهدافها الميدانية⁵، ولم يخلُ هذا المسار من أزمات كبرى، لعل أبرزها اختطاف طائرة القادة الخمسة (بوضياف، بن بلة، خيضر، آيت أحمد) في 22 أكتوبر 1956، وهو الحادث الذي اعتبره

¹ مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، ط2، دار الحكمة، 2012، الجزائر، ص 155.

² شاذلي بن جديد: مذكرات (1929-1979)، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصة، الجزائر، ص 297.

³ عمار بن سلطان: المرجع السابق، ص 87.

⁴ وهيبه سعدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، ص 84.

⁵ د. بن بوزيان عبد الرحمان: "مشاريع الوحدة المغاربية..."، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، عدد 04، سبتمبر

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

المغرب اعتداءً سافراً على حرمة أراضيهِ وسيادته¹، كما رأت فيه جبهة التحرير مؤامرة لضرب التنسيق المتنامي بين البلدين².

ثانياً: مؤتمر طنجة وبروز الخلاف الحدودية

شكل مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و30 أفريل 1958 تكتلاً للأحزاب المغاربية (جبهة التحرير، الدستور التونسي، وحزب الاستقلال) لتنسيق الجهود ضد الوجود الاستعماري³ وبالرغم من خروج المؤتمر بقرارات مبدئية تدعم حق تقرير المصير وتشكيل حكومة جزائرية وكذا جمعية مغربية استشارية مشتركة مع اتحاد الأحزاب قرارات سرية تخص الوسائل العلمية لدعم الثورة الجزائرية⁴، إلا أن ملف الحدود ظل بمثابة "القنبلة الموقوتة" التي زرعها الاحتلال في إطار استراتيجية التجزئة⁵. حيث أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة⁶.

استند المغرب في مطالبته ببعض مناطق الصحراء الشرقية، ومنها تندوف، إلى تأويلات تاريخية مرتبطة بغموض الترسيم الحدودي في إتفاقية لالة مغنية 1845 وقد حدد علال الفاسي تخوم المناطق معتبراً أن حدود المغرب الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسنغال ومليبية بالمغرب، مروراً بموريطانيا، بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في الوحدة الإقليمية⁷ كما حاولت

¹ عمار بن سلطان: المرجع السابق، ص 113.

² مريم صغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، دار السبيل، الجزائر، ص 22.

³ مريم صغير: المرجع نفسه، ص-ص 26-27.

⁴ أحمد بلاسي نبيل: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تقرير الجزائر، د.ط، الهيئة الدستورية العامة للكتاب، 1990،

ص 374.

⁵ شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض،

2002، ص 374.

⁶ عبد الله مقلاتي: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958"، المرجع السابق،

ص 160

⁷ عبد الله نقلاقي: المرجع نفسه، ص 162.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

الإدارة الفرنسية استغلال هذا الملف لابتزاز المغرب ومقايضته بسحب دعمه للثورة مقابل تسوية حدودية ، وفي هذا السياق كانت تصريحات ديغول واضحة في الرغبة في الاحتفاظ ببتروال الصحراء كعنصر تعاون مع الجزائر دون التفريط فيه لأطراف أخرى¹. وقد اقترح المهدي بن بركة على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون لاستغلال ثروات الصحراء، مؤكداً أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية²

من جهتها، واجهت الحكومة المؤقتة هذه المطالب بحذر، حيث أكد الوفد الجزائري أن الظرف لا يسمح بفتح ملف الحدود لتفادي المناورات الفرنسية الهادفة لفصل الصحراء، وتم التوافق على إرجاء البحث في القضية مع تأسيس لجنة مشتركة³، حيث صرح فرحات عباس حينها بأن التراب الجزائري وحدة لا تقبل التجزئة وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية²¹ ونبهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة⁴، ورغم توصل لاحقاً الى إبرام اتفاق جويلية 1961 الذي أقر بوجود "مشكلة" تستحق النقاش بعد الاستقلال⁵ ، إلا أن تمسك الجزائر لاحقاً بمبدأ "قدسية الحدود الموروثة" أدى إلى تصاعد الاحتقان مع الطرف المغربي الذي رأى في ذلك تنكراً لحقوقه التاريخية⁶.

¹ عتيقة نصيب: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 77-78.

² عبد الله مقلاتي: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958"، المرجع السابق، ص 162.

³ عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، 2009م، ص508.

⁴ عبد الله مقلاتي: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958"، مرجع سابق، ص 162.

⁵ محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيوقانونية لمسألة الحدود، ط1، إفريقيا الشرق، 1998، ص174

⁶ عتيقة نصيب: المرجع السابق، ص80.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

ثالثاً: انعكاسات الخلاف الحدودي على العلاقات الجزائرية المغربية

سعى الجنرال ديغول منذ تقلده الحكم إلى إذكاء النزاعات الحدودية لزعزعة تضامن دول المنطقة، مما دفع المغرب للمطالبة بمساحات شاسعة من الصحراء الجزائرية غداة اكتشاف الثروات الطاقوية، حيث تم تشكيل لجنة لترسيم الحدود عام 1958 باشرت ادعاءات ترابية اعتبرتها الحكومة المؤقتة خروجاً عن روح مؤتمر طنجة¹.

وبرزت مناطق بشار وتندوف كبؤر للتوتر، خاصة مع التصريحات المثيرة لعلال الفاسي التي طالب فيها باسترجاع الأقاليم الصحراوية الملحقة بالجزائر²، ووصل الأمر إلى ممارسة ضغوط ميدانية شملت غلق ممرات استراتيجية مثل ممر "فكيك" الذي كان شرياناً لنقل السلاح، حيث تمت ممارسة تحرشات جهاراً ضد الجنود واللاجئين الجزائريين، شملت قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة واعتقال الأفراد لإجبارهم على الاعتراف بمغريبتهم في محاولة لإجبار الجبهة على تقديم تنازلات ترابية.

ويشير الدكتور مقلاتي إلى أن جوهر المشكل كان يكمن في التنازع على هوية القبائل الحدودية، (خاصة قبائل بني جرير ودوي منيع، ففي حين كان جيش التحرير الجزائري يعتبرهم لاجئين جزائريين، أصر جيش التحرير المغربي والسلطات المحلية على مغريبتهم³ ورغم هذه الضغوط، تمسكت الحكومة المؤقتة برويتها القائمة على أن أي نقاش حول الحدود يجب أن يتم مع "دولة جزائرية مستقلة" وفي إطار أخوي، رافضة أي تدخل فرنسي في هذا الملف⁴، غير أن بقاء إرث اتفاقية لالة مغنية دون حسم قانوني، أدى في النهاية إلى تحول "الخلاف الكامن" إلى "صدام معلن" في مرحلة ما بعد الاستقلال.

¹ معمر العايب، مرجع سابق، ص-ص 197-201.

² عبد الله مقلاتي: مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية - المغربية، مرجع سابق، ص 161.

³ عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص ص 165-166.

⁴ عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص-ص 304-305.

المبحث الثاني: حرب الرمال 1963

تُعدّ حرب الرمال سنة 1963 من أخطر الأزمات التي عرفت العلاقات المغربية الجزائرية بعد الاستقلال، إذ تحوّل الخلاف حول ترسيم الحدود من خلاف سياسي ودبلوماسي إلى مواجهة عسكرية مباشرة. ويعود أصل هذا النزاع إلى الغموض الذي طبع الحدود الموروثة عن الاستعمار، خاصة في المناطق الصحراوية، إضافة إلى تأجيل حسم ملف الحدود خلال مرحلة الثورة التحريرية، مما جعل الخلاف ينتقل مع الاستقلال إلى مرحلة أكثر حدة.

أولاً: انفجار الوضع العسكري بسبب غموض الحدود واتفاقية لالة مغنية

تشير بعض الدراسات إلى أنه مع اقتراب انتهاء مرحلة تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي وبداية التمهيد لمفاوضات إيفيان، برزت تطورات لافتة حول مسألة الحدود، خاصة في المناطق الصحراوية. فقد حاولت فرنسا خلال تلك المرحلة طرح تصور بديل لمبدأ السيادة الوطنية، يقوم على ما عُرف بـ "نظرية المشاركة" في الصحراء، والتي تقترح استثماراً مشتركاً لثروات المناطق الصحراوية بين الجزائر والدول المجاورة، بدل الاعتراف بالملكية السيادية الكاملة. وقد روجت فرنسا لهذا التصور باعتبار الصحراء فضاءً شاسعاً غير مأهول بالمعنى التقليدي، أقرب إلى "مجال مفتوح للتعاون الاقتصادي"، وهو طرح كان يهدف في جوهره إلى فصل الصحراء عن السيادة الجزائرية وإضعاف وحدة ترابها الوطني¹.

وقد عاد ملف الحدود إلى الواجهة بقوة في السنوات الأولى التي أعقبت استقلال الجزائر في يوليو 1962، حيث وجد المغرب في قيام الدولة الجزائرية الوليدة وما رافقها من اضطرابات داخلية فرصة لإعادة طرح مطالبه الترابية المؤجلة، والتي تستند في جوهرها إلى أن اتفاقية لالة مغنية سنة

¹ ماهر عطية شعبان، مشاكل أفريقية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2011م، ص 94.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

1845 لم تُحدّد بشكل دقيق الحدود في المناطق الصحراوية، خاصة تندوف وبشار والساورة، ما جعلها عرضة لتأويلات متناقضة بين الطرفين¹

وتؤكد المعطيات التاريخية أن المغرب يرى بأن السلطات الاستعمارية الفرنسية قامت، أثناء احتلالها للجزائر، بضم مناطق صحراوية واسعة إلى التراب الجزائري، وعلى رأسها منطقة تندوف منذ سنة 1934، وهو ما اعتبره أساساً بحقوقه التاريخية، خاصة في ظل سعيه بعد الاستقلال إلى مراجعة الحدود التي ورثها عن الاستعمار². وفي هذا الإطار، جاء بروتوكول 6 يوليو 1961 بين المغرب والحكومة المؤقتة الجزائرية³، متضمناً وعداً بمناقشة القضية الحدودية بعد استقلال الجزائر، غير أن مسار هذا الاتفاق تأثر بتباين مواقف الطرفين؛ إذ ارتكز الموقف المغربي على المعطيات التاريخية لتأكيد مطالبه في المناطق التي ألحقت بالسيادة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية، في حين استند الموقف الجزائري إلى أحكام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁴، غير أن التطورات السياسية التي أعقبت الاستقلال أفرغت الاتفاق من محتواه، بعدما تبنت الجزائر بشكل رسمي مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، الأمر الذي ساهم في تعميق الخلاف وتعقيد إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع

وقد استند المغرب في دفاعه عن مطالبه الحدودية إلى فكرة "الحق التاريخي"، وهي الأطروحة التي ارتبطت بصورة وثيقة بأفكار حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي، الذي دعا إلى استرجاع الأقاليم التي اعتبر أنها ألحقت بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وفي هذا السياق سخر الفاسي جريدة صحراء المغرب للترويج لهذه الأفكار مع اقتراب استقلال الجزائر، حيث أكد أن: «أحسن

¹ بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988)، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري

قسنطينة، 2007-2008، ص 74-75.

² محمد رضوان : المرجع السابق ، ص 177.

³ محمد رضوان : المرجع نفسه ، ص 174.

⁴ محمد رضوان، المرجع نفسه ، ص 177 .

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

دعم مقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر¹ ، الأمر الذي ساهم في تصاعد التوتر بين البلدين، خاصة مع استمرار الدعوات المطالبة باسترجاع ما اعتُبر أراضي مغربية تاريخية.

ولم تقتصر أطروحة “الحق التاريخي” على الخطاب السياسي لحزب الاستقلال فقط، بل انعكست كذلك في بعض النصوص الدستورية المغربية، إذ نصت المادة الرابعة من دستور 1962 على ضرورة العمل من أجل استكمال الوحدة الترابية للمملكة، كما أشارت المادة 19 من دستور 1972 إلى أقاليم المملكة ضمن حدودها التاريخية² ويكشف ذلك مدى حضور البعد التاريخي في التصور المغربي لقضية الحدود، مقابل تمسك الجزائر بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

ويتضح من خلال ذلك أن جذور الحرب لم تكن وليدة أحداث ظرفية فقط، بل كانت نتيجة تراكمات تاريخية وقانونية وسياسية معقدة. فالاستعمار الفرنسي تعمّد ترك الحدود غامضة في المناطق الصحراوية، لأن هدفه الأساسي لم يكن إنشاء حدود وطنية واضحة، وإنما خدمة مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية داخل الصحراء. ومن هنا يمكن القول إن حرب الرمال تمثل نموذجاً للصراعات الحدودية التي خلّفها الاستعمار في إفريقيا بعد الاستقلال.

ففي الجزائر تمسّكت السلطة الجديدة بقيادة أحمد بن بلة بمبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، رافضةً أي مراجعة لها انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بسيادة الدولة ووحدةها الترابية³، وهو موقف عزّزته طبيعة المرحلة التي كانت تسعى فيها السلطة الجزائرية الجديدة إلى تثبيت شرعيتها

¹ حمزة حسام: الدواير الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص. 154..

² آمال بالحميتي: العلاقات الجزائرية المغربية بين العوامل التاريخية والأدوار السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، إشراف د. منصور لخضاري، السنة الدراسية 2018-2019، ص 155.

³ محمد رضوان : المرجع السابق، ص 175.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

الوطنية . وفي المقابل، رأى المغرب أن الظرف مناسب لإعادة طرح مسألة “الأقاليم المقتطعة”، مستنداً إلى تصورات تاريخية تبناها خاصة حزب الاستقلال كما أشرنا سابقاً إليه

كما تأثر النزاع باختلاف التوجهات السياسية بين النظامين؛ إذ تبنت الجزائر بعد الاستقلال خطاباً ثورياً ذا توجه اشتراكي قريب من مصر الناصرية وحركات التحرر، بينما انتهج المغرب نظاماً ملكياً محافظاً ذي علاقات أوثق بالمعسكر الغربي، وهو ما ساهم في تعميق حالة التوتر بين البلدين، وأضفى على الخلاف الحدودي أبعاداً سياسية وإيديولوجية تجاوزت مسألة ترسيم الحدود في حد ذاتها¹

حيث ساهمت الأوضاع الداخلية في كلا البلدين في تأجيج الأزمة، حيث تبادلت الجزائر والمغرب الاتهامات بدعم حركات معارضة داخل كل منهما، الأمر الذي عمّق مناخ عدم الثقة وزاد من حدة التوتر . ولم تقتصر الأزمة على المستوى السياسي، بل غدّتها أيضاً وسائل الإعلام والخطابات الرسمية التي أسهمت في تصعيد المواقف وتحويل الخلاف إلى صراع مفتوح². ففي غضون أسابيع قليلة بعد انتخاب أحمد بن بلة رئيساً، بدأت بوادر التوتر³ تظهر في المناطق الحدودية، حيث تكررت المناوشات العسكرية بين قوات البلدين، خاصة في منطقة كولومب بشار، عقب محاولات تسلل قوات مغربية إلى بعض المراكز المتنازع عليها، إضافة إلى أحداث تندوف التي شهدت احتجاجات ذات طابع موالٍ للمغرب، قابلتها السلطات الجزائرية بإجراءات أمنية مشددة، مما زاد من تعقيد الوضع⁴ وفي صيف 1963 تحركت القوات المغربية لاحتلال مراكز عسكرية داخل الأراضي الجزائرية تشمل: صفصاف وزغدو وكلازارا وبوكيفتي وقصر الحجوي والنهاجة⁵.

¹ ماهر عطية شعبان : المرجع السابق ، ص 99.

² محمد رضوان : المرجع السابق ، ص 176.

³ المرجع نفسه : ص 175.

⁴ بطرس غالي : حرب الحدود بين المغرب والجزائر ، القاهرة ، الدار المستقبل العربي ، 1987 ، ص 139.

⁵ محمد التازي : مذكرات سفير، ط1، الدار البيضاء ، مطبعة الأنباء ، 2000 ، ص 32 .

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

ومن ثمّ، فإن حرب الرمال لم تكن مجرد خلاف حدودي عابر، بل عبّرت عن تعقيدات مرحلة ما بعد الاستعمار في المغرب العربي، حيث اصطدمت الاعتبارات التاريخية بالمبادئ القانونية الدولية، وتداخلت رهانات السيادة الوطنية مع حسابات التوازن السياسي والإقليمي، وقد انعكس هذا التوتر المتصاعد من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى المواجهة العسكرية المباشرة، التي ستتجلى بوضوح في معارك حاسي بيضاء وتنجوب.

ثانيا: معارك حاسي بيضاء وتنجوب وأسباب أهميتهما الاستراتيجية

إدراكًا من الطرفين لخطورة التطورات التي أخذت تحيط بعلاقاتهما المتوترة، قرر المغرب والجزائر عقد اجتماع على مستوى وزيري الخارجية في 5 أكتوبر 1963، حيث أسفر اللقاء عن بلاغ مشترك أكد فيه الطرفان التزامهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتطبيع العلاقات بشكل عاجل، إضافة إلى الاتفاق من حيث المبدأ على عقد لقاء قمة بين زعميي البلدين قصد احتواء الأزمة وتهدئة الأوضاع المتصاعدة¹.

غير أنه، وبعد مرور أيام قليلة فقط على هذه المباحثات التي وُصفت حينها بأنها جرت في أجواء من الصراحة والإخاء، اندلعت مواجهات عسكرية شرسة بين الجانبين في منطقتي حاسي بيضاء وتنجوب خلال أكتوبر 1963²، في تطور سريع كشف هشاشة التفاهات السياسية السابقة. وقد تمكنت القوات المغربية، في أعقاب هذه الاشتباكات، من السيطرة على أجزاء من الأراضي المتنازع عليها، مستفيدة من قرب تمركز قواتها مقارنة بالقوات الجزائرية³ في تلك المناطق الحدودية الصحراوية.

¹ محمد رضوان : المرجع السابق ، ص 176.

² المرجع نفسه : ص 176.

³ بطرس غالي : المرجع السابق ، ص 141.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

وتقع منطقتا حاسي بيضاء وتنجوب بالقرب من تندوف، وتكتسيان أهمية استراتيجية بسبب موقعهما الحدودي وتحكمهما. وقد تمكنت القوات المغربية خلال هذه الاشتباكات من السيطرة على أجزاء من الأراضي المتنازع عليها، مستفيدة من قرب تركزها العسكري مقارنة بالقوات الجزائرية الموجودة بالمنطقة¹ لذلك لم يكن النزاع حولهما مجرد خلاف جغرافي أو حدودي بسيط، بل ارتبط أيضًا بالرهانات الاقتصادية والاستراتيجية التي تمثلها المنطقة الصحراوية بالنسبة لكلا البلدين.

تقع منطقتا حاسي بيضاء وتنجوب بالقرب من تندوف، وتكتسيان أهمية استراتيجية كبيرة بحكم موقعهما الحدودي وتحكمهما في بعض الممرات الصحراوية الحيوية الرابطة بين تندوف وكولومب بشار، فضلًا عن قريهما من مناطق غنية بالثروات المعدنية. كما أن موقعهما القريب من حدود موريتانيا ومالي منح المنطقة بعدًا جيوسياسيًا مهمًا في نظر المغرب، خاصة في ظل التصورات المرتبطة بامتداد المجال الترابي المغربي نحو الجنوب الغربي الإفريقي. لذلك لم يكن النزاع حولهما مجرد خلاف حدودي بسيط، بل ارتبط أيضًا باعتبارات استراتيجية واقتصادية وسيادية بالنسبة للطرفين².

ورغم أن هذه المناطق قليلة السكان وتتميز بطبيعة صحراوية قاسية، ولا تضم سوى بعض الآبار والنخيل، فإنها اكتسبت قيمة عسكرية ورمزية كبيرة خلال الحرب، إذ اعتبر كل طرف أن السيطرة عليها تمثل دليلًا على أحقيته التاريخية والسيادية بالمنطقة. وقد تمكنت القوات المغربية خلال بداية الاشتباكات من السيطرة على أجزاء من الأراضي المتنازع عليها، مستفيدة من قرب تركزها العسكري مقارنة بالقوات الجزائرية الموجودة بالمنطقة³.

ولم تقتصر المواجهات في حاسي بيضاء وتنجوب على بعدها العسكري فقط، بل اكتسبت أيضًا أبعادًا سياسية وإيديولوجية واضحة في ظل التوتر القائم بين النظامين الجزائري والمغربي. فقد رأت الجزائر في الهجوم المغربي تهديدًا لمشروعها السياسي ذي التوجه الاشتراكي، بينما اعتبر المغرب

¹ المرجع نفسه : ص 295، 296

² ماهر عطية شعبان : المرجع السابق ، ص 102

³ المرجع نفسه : ص 102.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

أن تنامي النفوذ الثوري الجزائري قد يؤثر على التوازنات الإقليمية بالمغرب العربي. وقد انعكس هذا البعد في الخطاب الإعلامي والسياسي المصاحب للأزمة، حيث رُفعت في الجزائر شعارات تربط بين التصدي للقوات المغربية والدفاع عن التوجه الاشتراكي للمنطقة¹.

وقد أدى اتساع الاشتباكات إلى تصعيد خطير في مواقف الطرفين؛ فالجزائر طالبت بانسحاب القوات المغربية من حاسي بيضاء وتنجوب، في حين تمسك المغرب بانسحاب متبادل للقوات من المواقع التي احتلت أثناء القتال. كما أعلن الرئيس أحمد بن بلة التعبئة العسكرية الشاملة، بينما أكد الملك الحسن الثاني استعداد المغرب لمواجهة جميع الاحتمالات².

ويلاحظ هنا أن الحرب حملت بعداً نفسياً وسياسياً كبيراً، إذ جاءت بعد أشهر قليلة فقط من استقلال الجزائر، وهو ما جعلها تُفسّر داخل الجزائر كتهديد لوحدة الدولة الفتية، بينما اعتبرها المغرب محاولة لتصحيح وضع حدودي فرضه الاستعمار. لذلك اكتسبت المعارك طابعاً رمزياً تجاوز حدودها العسكرية المباشرة.

ثالثاً: نهاية حرب الرمال والوساطة الإفريقية وبقاء النزاع قائماً

أمام خطورة المواجهات العسكرية واحتمال توسعها، تدخلت عدة أطراف إفريقية لاحتواء الأزمة، خاصة إمبراطور إثيوبيا هايلي سيلاسي ورئيس مالي موديبو كيتا، حيث نجحت الوساطة الإفريقية في جمع الطرفين خلال قمة باماكو التي انتهت بتوقيع اتفاق 30 أكتوبر 1963. وقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة تحكيم إفريقية تضم سبع دول للنظر في النزاع الحدودي بين البلدين³.

¹ ماهر عطية شعبان: المرجع السابق، ص 99.

² بطرس غالي: المرجع السابق، ص 141.

³ محمد رضوان: المرجع السابق، ص 177.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

وبعد الاستماع إلى مطالب وحجج الطرفين، تمكنت لجنة التحكيم الإفريقية خلال اجتماعاتها المنعقدة ما بين 24 و 28 يناير 1964 من تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الجانبين، كما دعت إلى إبرام اتفاق يقضي بعودة القوات المغربية والجزائرية إلى مواقعها الأصلية قبل اندلاع الاشتباكات العسكرية، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من المناطق التي كانت قواته قد سيطرت عليها خلال المواجهات. وقد ساهمت هذه الإجراءات في التخفيف من حدة التوتر وتهيئة الظروف لعودة الاتصالات السياسية بين البلدين، لتبرز تدريجياً رغبة مشتركة في البحث عن تسوية سلمية للنزاع الحدودي¹.

غير أن المشكلة الحدودية بقيت قائمة لسنوات طويلة، بدليل تجدد التوتر سنة 1966 بسبب قضية مناجم غارة جبيلات²، قبل أن تبدأ بوادر التسوية النهائية منذ معاهدة إفران سنة 1969، ثم إتفاقية الحدود التي وُقعت لاحقاً وصادقت عليها الجزائر سنة 1973 والمغرب سنة 1992³. ومن خلال ذلك يتضح أن الوساطة الإفريقية نجحت في منع تحول النزاع إلى حرب شاملة، لكنها لم تُنه الخلاف جذرياً، لأن الأزمة كانت مرتبطة بإشكالية أعمق تتعلق بالإرث الاستعماري وبطبيعة بناء الدولة الوطنية في المغرب العربي بعد الاستقلال. كما تُظهر حرب الرمال مدى تأثير الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار في توتير العلاقات بين الدول الإفريقية والعربية حتى بعد انتهاء الاحتلال.

المبحث الثالث: أثر الصراع الحدودي على العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب

رغم انتهاء حرب الرمال سنة 1963م بوساطة إفريقية ووقف إطلاق النار، إلا أن آثارها السياسية لم تنتهِ بانتهاء المواجهات العسكرية، بل تركت حالة من الشك وعدم الثقة بين الجزائر والمغرب. وقد انعكس هذا الإرث الحدودي على مجمل العلاقات السياسية بين البلدين، خاصة مع

¹ المرجع نفسه : ص 178.

² Nicole GRIMAUD, La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978), Éditions

KARTHALA, Paris, 1984, p. 200.

³ محمد رضوان : المرجع السابق ، ص 179.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

بروز قضية الصحراء الغربية وفشل مشاريع الوحدة المغربية، لتتحول الأزمة الحدودية من نزاع ظرفي إلى عامل دائم في توتر العلاقات الثنائية، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

أولاً: قضية الصحراء الغربية: كيف تأثرت بهذا النزاع الحدودي القديم.

على الرغم من أن حرب الرمال سنة 1963 خلّفت آثاراً عميقة في العلاقات الجزائرية المغربية، فإن البلدين سعيا خلال النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين إلى تجاوز تداعيات النزاع الحدودي وإعادة بناء الثقة بينهما. فقد ظهرت بوادر انفراج في العلاقات مع وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة، حيث جرت مباحثات بينه وبين الملك الحسن الثاني انتهت بتوقيع معاهدة للتضامن والتعاون بمدينة إفران المغربية، نصت على إنشاء لجان فنية وسياسية مشتركة لتطوير التعاون بين البلدين، كما أكدت التزامهما بعدم اللجوء إلى القوة وفض الخلافات عبر التحكيم والتوفيق والوسائل السلمية¹.

وقد اعتُبرت هذه المعاهدة خطوة مهمة نحو طي صفحة الصراع الحدودي، إذ أعلن الرئيس هواري بومدين أنها تمثل «صفحة جديدة» في العلاقات الجزائرية المغربية ونهاية لمرحلة التوتر التي طبعها أزمة الحدود. كما تعزز هذا التوجه سنة 1969 بإعادة فتح المراكز الحدودية بين البلدين، وهي خطوة عكست رغبة مشتركة في معالجة الخلافات عبر الحوار والتعاون بدل المواجهة².

أكدت المعاهدة على مبادئ السلام الدائم والصداقة وحسن الجوار، ودعت إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات، مع الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف أو الانخراط في أي تحالف موجه ضد الطرف الآخر، إضافة إلى إنشاء لجنة ثنائية تتولى دراسة القضايا المشتركة وإيجاد الحلول المناسبة لها³. ويعكس مضمون هذه المعاهدة إدراك الطرفين لضرورة تجاوز إرث حرب الرمال وتوجيه العلاقات نحو التعاون الإقليمي بما يخدم استقرار المنطقة المغربية.

¹ المرجع نفسه : ص 179

² ماهر عطية : المرجع السابق ، ص 110.

³ المرجع نفسه : ص 110

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

كما تواصلت الجهود الرامية إلى تسوية الخلافات العالقة من خلال لقاء تلمسان سنة 1970 بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، الذي أسفر عن الاتفاق على إنهاء النزاع الحدودي بصورة نهائية، وإنشاء لجنة فنية لترسيم الحدود وفق الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية، إلى جانب الاتفاق على استغلال مشترك لبعض الثروات المعدنية في المناطق الحدودية¹. وقد شكلت هذه الخطوات مرحلة متقدمة من التقارب السياسي بين البلدين، وأسهمت في تهدئة الأوضاع وإرساء أسس جديدة للعلاقات الثنائية.

غير أن هذا التحسن لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما برزت قضية الصحراء الغربية باعتبارها ملفاً جديداً أعاد إنتاج مظاهر التوتر بين البلدين. فبعد أن بدا أن الخلاف الحدودي قد وجد طريقه إلى التسوية، ظهرت اختلافات جوهرية حول مستقبل الصحراء الغربية ومصيرها السياسي، خاصة مع بروز جبهة البوليساريو وتباين مواقف الجزائر والمغرب بشأنها².

خاصة بعد إعلان إسبانيا سنة 1974 نيتها تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة ففي الوقت الذي تمسكت فيه الجزائر بمبدأ تقرير المصير ودعمت الطرح الصحراوي، اتجه المغرب نحو تبني خيار ضم الإقليم استناداً إلى ما اعتبره "حقوقاً تاريخية"، وهو ما أدى إلى انقسام حاد في المواقف، وتحول القضية إلى محور صراع سياسي ودبلوماسي بين البلدين³. وقد ساهم هذا التباين في المواقف في تعميق حالة "انعدام الثقة" بين الطرفين، حيث طفت الخلافات إلى السطح بشكل واضح منذ سنة 1975م، وأثّرت بشكل مباشر على مسار العلاقات الثنائية. بل إن هذا التوتر انعكس سلباً على تنفيذ إتفاقية ترسيم الحدود الموقعة سنة 1972، إذ تماطل الطرف المغربي إلى درجة أنه لم يقم بنشرها في جريدته الرسمية إلا سنة 1992⁴، أي بعد

¹ محمد رضوان : المرجع السابق ، ص 179

² ماهر عطية شعبان : المرجع السابق ، ص 112

³ بوزرب رياض : المرجع السابق ، ص 87.

⁴ مرجع نفسه : ص 68.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

مرور حوالي عشرين سنة كاملة، وهو ما يعكس بوضوح حجم التوتر السياسي وانعدام الثقة المتبادل بين البلدين.

ومن ثم، يمكن القول إن أزمة الحدود لم تنتهِ آثارها بالكامل، بل انتقلت تداعياتها إلى ملف جديد أكثر تعقيداً وحساسية، حيث أثرت حالة انعدام الثقة التي خلفتها حرب الرمال في طريقة تعاطي الطرفين مع قضية الصحراء الغربية، وجعلت من الصعب بناء شراكة مغربية مستقرة رغم فترات التقارب والأخوة التي شهدتها العلاقات بينهما.

ثانياً: فشل اتحاد المغرب العربي: كيف منع هذا الصراع حلم الوحدة.

مثّلت قضية الصحراء الغربية أحد أبرز العوامل التي أعاقَت مشروع الوحدة المغربية، إذ تحوّلت من نزاع سياسي وإقليمي إلى عقبة هيكلية حالت دون تحقيق التكامل المنشود بين دول المنطقة. فبعد انسحاب إسبانيا من الإقليم سنة 1975، دخلت العلاقات المغربية الجزائرية مرحلة جديدة من التوتر، تزامنت مع اندلاع المواجهات بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، وهو ما أدخل البلدين في دائرة من التباعد السياسي والعداء المتبادل استمرت لعقود.

وقد انعكس هذا الخلاف بصورة مباشرة على مستقبل الاتحاد المغربي، رغم ما يجمع شعوب المنطقة من روابط دينية وتاريخية وثقافية ولغوية مشتركة. فبدل أن تتجه دول المغرب العربي نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وفتح الحدود وتحقيق الاندماج الإقليمي، أصبحت قضية الصحراء محوراً دائماً للخلاف، الأمر الذي جعل حلم الوحدة المغربية يصطدم بواقع سياسي معقد. لذلك اعتُبرت الأزمة أكثر من مجرد خلاف ثنائي، بل أزمة ذات أبعاد إقليمية عميقة، تكمن وراءها أسباب عميقة ولها أبعاد متعددة وقد تكون لها تداعيات كبيرة¹.

¹ حسن عنقوري : قضايا الوحدة المغربية (دراسة تحليلية من خلال اشكالية العلاقات الجزائرية المغربية) ، أبحاث محكمة ،

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

كما أن استمرار التناقض في مواقف البلدين تجاه تسوية القضية ساهم في إضعاف فرص التقارب. فبينما تبني المغرب لاحقًا مشروع الحكم الذاتي باعتباره حلًا استراتيجيًا للنزاع، تمسكت الجزائر بخيار الاستفتاء وتقرير المصير باعتباره الآلية المناسبة للحل¹. وقد أدى هذا التباين إلى استمرار الجمود السياسي وإبقاء الملف مفتوحًا، مما انعكس سلبيًا على جميع مشاريع التعاون المغربي. ولم يقتصر أثر النزاع على المؤسسات السياسية فقط، بل امتد إلى مختلف القضايا الإقليمية، حيث أصبحت ملفات الأمن والهجرة والإرهاب والتعاون الاقتصادي تتأثر بدورها بحالة التوتر القائمة. وبذلك تحولت قضية الصحراء إلى عامل معرقل لأي مشروع وحدوي، رغم المحاولات التاريخية التي عرفتھا المنطقة منذ فترة التحرر الوطني، مثل تجربة مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947، ومؤتمر طنجة سنة 1958، وتجربة جيش التحرير المغربي، وهي المبادرات التي جسدت في حينها طموحًا حقيقيًا نحو بناء فضاء مغربي موحد، غير أن الخلافات السياسية اللاحقة أجهضت جزءًا كبيرًا من تلك التطلعات².

ومن ثمّ، يمكن اعتبار النزاع المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية أحد أهم الأسباب التي حالت دون قيام اتحاد مغربي فعّال، إذ جعل المصالح الوطنية الضيقة تتغلب على متطلبات العمل المغربي المشترك، وحوّل مشروع الوحدة من هدف سياسي قابل للتحقيق إلى مشروع مؤجل رهين بحل القضايا الخلافية العالقة.

ثالثًا: الأثر السياسي العام: كيف تحولت العلاقة لقطيعة وشك متبادل.

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية مسارًا متقلبًا اتسم بعدم الاستقرار، إذ لم تُفض محاولات التقارب السياسي إلى نتائج ملموسة، ورغم اللقاءات التي فُتحت من خلالها قنوات الحوار، فإنها لم تُسفر عن حلول حقيقية، بل استمر التوتر، خاصة حول القضية الجوهرية المتمثلة في الصحراء الغربية،

¹ محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

د.ط، د.ت، ص 36

² المرجع نفسه: ص 26.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

وهو ما يعكس هشاشة هذا التقارب وغياب إرادة سياسية حقيقية لتجاوز الخلافات. وفي هذا السياق، عرفت العلاقات بين البلدين مراحل متتالية من المد والجزر، الأمر الذي كرّس حالة من عدم الثقة المتبادلة وأضعف فرص بناء شراكة إقليمية مستقرة.

وبالرجوع إلى الصراع المغربي الجزائري منذ انطلاقه حول ملف الصحراء، وبالضبط عند اتخاذه منحى تصاعدياً، خاصة بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1976م، فقد ترتب عن ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 7 مارس 1976م، حيث أعلنت الحكومة المغربية، في بلاغ رسمي، هذا القرار معتبرةً أنه جاء ردّاً على مواقف تمس وحدتها الترابية، وذلك عقب إعلان الجزائر، في 6 مارس 1976م، اعترافها بالجمهورية الصحراوية. وقد اتسمت العلاقات بين البلدين خلال هذه المرحلة بتوتر شديد، حيث استمر انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين سنتي 1976 و1988، قبل أن تشهد تحسناً نسبياً مع بؤادر التقارب التي ظهرت في أواخر الثمانينيات، في سياق السعي إلى تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي. وقد تُوجّ هذا التقارب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 31 ماي 1988، إلى جانب فتح الحدود وإلغاء التأشيرة، في خطوة عكست إرادة سياسية لتجاوز الخلافات وإحياء التعاون الإقليمي¹.

ومع تطوّر الأوضاع الداخلية في الجزائر، خاصة عقب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد تحت ضغط الأزمة السياسية، انعكست هذه التحولات سلّياً على العلاقات الثنائية، حيث تراجعت مظاهر التعاون وبرزت بؤادر أزمة سياسية حادة بين الجانبين. وقد عادت الخلافات مجدداً، حيث أُغلقت الحدود بين البلدين في 27 أوت 1994، وذلك عقب فرض المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين، على خلفية اتهام الجزائر بالتورط في تفجيرات مراكش وفاس، في سياق الأزمة الأمنية التي

¹ مليكة جرمولي : تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية ، اطروحة دكتوراء في العلوم السياسية ، تخصص

تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم تنظيمات السياسة والإدارة ، جامعة الجزائر 3 ،

2016-2017، ص 181.

الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)

عرفتها المملكة، إضافة إلى اتهامات مرتبطة بانخراطها في سياسة العزلة الدولية التي فُرضت على الجزائر خلال تلك المرحلة¹.

وتبقى قضية الصحراء الغربية عاملاً مركزياً في تغذية هذا التوتر، حيث أدى تباين مواقف البلدين إلى تعميق الخلاف واستمرار حالة الجمود السياسي، مما جعل العلاقات الجزائرية المغربية غير قادرة على بلوغ مرحلة النضج السياسي، وفق ما يجمع عليه العديد من المحللين، الذين يرون أن ما يميز هذه العلاقات هو طابع الشك وعدم الاستقرار، نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية لم يتم تجاوزها إلى حد اليوم.

وبناءً على ذلك، أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تركز على إبقاء ملف الصحراء مفتوحاً قدر الإمكان، في حين يسعى المغرب إلى طي هذا الملف باعتباره عبئاً سياسياً، من خلال طرح حلول سياسية تهدف إلى استكمال وحدته الترابية.

¹ نفس المرجع : ص 181.

خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن إتفاقية لالة مغنية كان لها أثر عميق في تشكيل طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية خلال الفترة الممتدة بين 1954 و1963، إذ ساهم الغموض الذي رافق ترسيم الحدود في بروز خلافات سياسية وحدودية بين البلدين رغم مظاهر التضامن التي طبعت مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية. ومع استقلال الجزائر، تصاعد الخلاف حول المناطق الحدودية نتيجة اختلاف مواقف الطرفين بشأن الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب الرمال سنة 1963.

كما أظهرت الدراسة أن آثار هذا النزاع تجاوزت الجانب العسكري لتؤثر على العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين، وتنعكس سلبيًا على مشروع الوحدة المغاربية واستقرار المنطقة، مما جعل إتفاقية لالة مغنية إحدى أبرز القضايا التاريخية التي استمرت تداعياتها في العلاقات الجزائرية المغربية لسنوات طويلة.

الخاتمة

بناءً على ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة، يمكن عرض أبرز النتائج والاستنتاجات كما يلي:

تُظهر الدراسة أن الحدود الجزائرية المغربية في الفترات السابقة للعصر الحديث (العهد العثماني والدول المغربية المتعاقبة) لم تكن محددة وفق مفهوم الحدود الخطية الحديثة، بل اتسمت بطابع مجالي مرّن تحكمه الروابط القبلية والتحركات الرعوية، مع اعتبار وادي ملوية خطأً تقليدياً فاصلاً في فترات تاريخية معينة، قبل أن تؤدي التحولات السياسية والقبلية إلى تغييرات في مجالات التماس الحدودي. كما يتبين أن الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م أدى إلى إعادة تشكيل ملف الحدود ضمن سياق استعماري جديد، حيث تم إدخال مفاهيم حديثة للسيادة والترسيم الحدودي على واقع مغربي يتسم بالتداخل الاجتماعي والقبلي، ما ساهم في تعقيد الإطار الجغرافي والسياسي للمنطقة. وفي هذا السياق، أسهم التعاون بين مقاومة الأمير عبد القادر والمغرب (1833-1839م) في تكريس ارتباط مجالي بين طرفي الحدود، غير أن هذا الوضع استُغل من الجانب الفرنسي لتوسيع نطاق المواجهة، وهو ما أدى إلى معركة إيسلي سنة 1844م وما ترتب عنها من تداعيات سياسية ودبلوماسية أبرزها معاهدة طنجة.

ومن خلال تحليل ظروف اتفاقية لالة مغنية (1845م)، أظهرت الدراسة وجود تفاوت واضح في القدرات التفاوضية بين الطرفين، سواء على المستوى التقني أو المعرفي أو الدبلوماسي، حيث اعتمد الطرف الفرنسي على خبراته الجغرافية وقوته العسكرية، في حين واجه الجانب المغربي محدودية في المعطيات الطبوغرافية وصلاحيات التفاوض.

كما يتضح أن بنود اتفاقية لالة مغنية اتسمت بترسيم واضح في بعض المقاطع الشمالية، مقابل ترك مناطق أخرى، خاصة الجنوبية والصحراوية، بصياغات عامة وغير دقيقة، ما أدى إلى اختلاف في تفسير الحدود لاحقاً، واعتماد معايير مرتبطة بالامتدادات القبلية أكثر من المعالم الجغرافية الصلبة.

وفي السياق نفسه، ساهمت التحولات الناتجة عن الاتفاقية في تشديد الضغط العسكري والسياسي على حركة الأمير عبد القادر، من خلال إعادة تنظيم آليات الملاحقة وتقييد مناطق الدعم، وهو ما انتهى بتسليم الأمير سنة 1847م.

كما يتبين أن فرنسا خلال العقود اللاحقة استغلت غموض بعض بنود الترسيم الحدودي لتوسيع نفوذها في الجنوب الجزائري والمناطق الصحراوية، خاصة عبر اتفاقيات بداية القرن العشرين (1901-1902م)، التي مهدت لضم مناطق توات وغورارة وتيديكلت ضمن المجال الاستعماري الفرنسي.

ويمتد أثر هذا الإرث الحدودي إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث ورغم دعم المغرب للثورة الجزائرية (1954-1962م)، برزت خلافات مرتبطة بالإرث الحدودي، ظهرت ملامحها في مؤتمر طنجة 1958م.

وفي هذا الإطار، تمثل حرب الرمال سنة 1963م انعكاسًا مباشرًا لتباين المرجعيات القانونية والسياسية في فهم الحدود، بين اعتماد الجزائر على مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومطالبة المغرب بإعادة النظر في بعض الترسيمات ذات الخلفية التاريخية والسياسية.

وقد أدى هذا النزاع إلى توتر طويل الأمد في العلاقات الثنائية، انعكس على مستوى التعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين، وأثر على بناء الثقة المتبادلة.

كما ساهمت هذه التراكمات التاريخية في تعقيد بعض الملفات الإقليمية اللاحقة، بما في ذلك قضية الصحراء الغربية، من حيث السياقات السياسية والمرجعيات المرتبطة بتفسير الحدود.

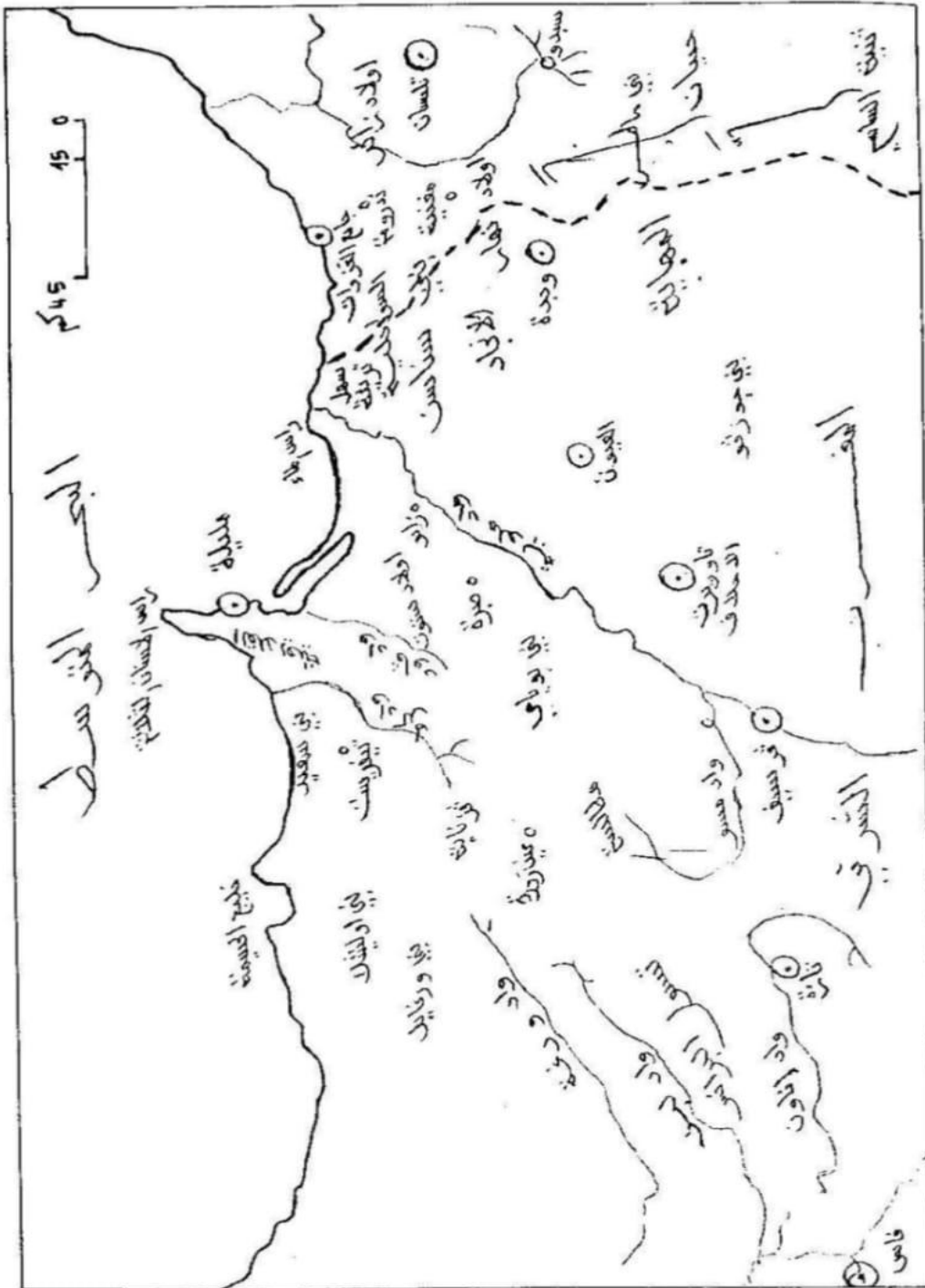
التوصيات والآفاق المستقبلية:

وفي ضوء ما سبق، تشير النتائج العامة إلى أن الإشكالات الحدودية التي نشأت في سياقات تاريخية غير متوازنة، وتحت تأثيرات استعمارية، قد أدت إلى تراكمات سياسية وجغرافية ما تزال آثارها قائمة إلى اليوم. ومن هذا المنطلق، فإن إعادة قراءة هذا الإرث الحدودي في إطار علمي وتاريخي موضوعي يمكن أن يساهم في تخفيف حدة التوترات.

كما أن الانتقال من منطق الخلاف الحدودي إلى منطق التعاون الإقليمي يظل خيارًا ضروريًا لتعزيز الاستقرار في المنطقة المغاربية، عبر تفعيل آليات التكامل الاقتصادي والاجتماعي، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ويعزز فرص التنمية المشتركة ويؤسس لسلام دائم ومستدام.

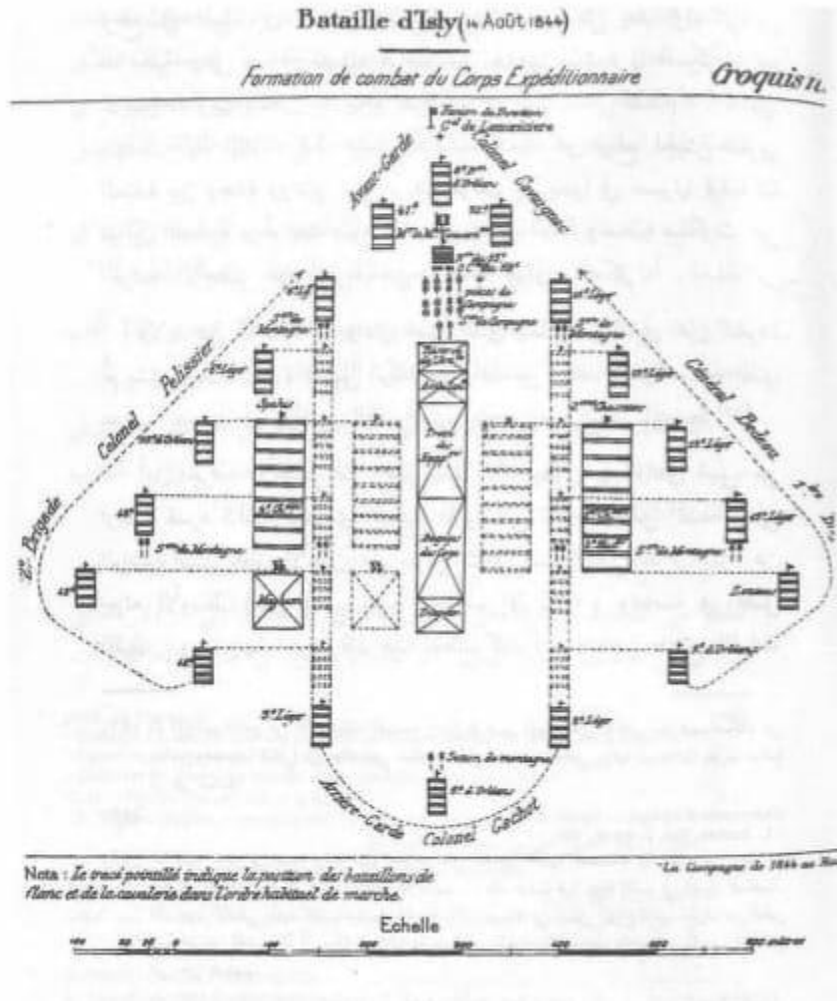
الملاحق

الملحق رقم (2) : يبين بعض القواعد الخلفية التي لجأ إليها الأمير عبد القادر¹



¹ نور دين بالعربي : المرجع السابق ، ص 187

الملحق رقم (3) : خريطة معركة ايسلي 14 اوت 1844¹



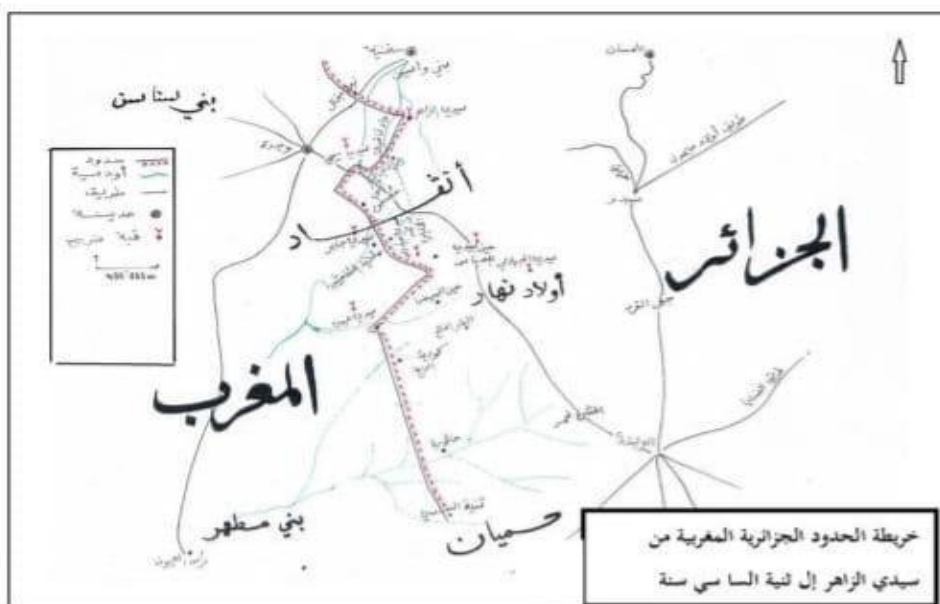
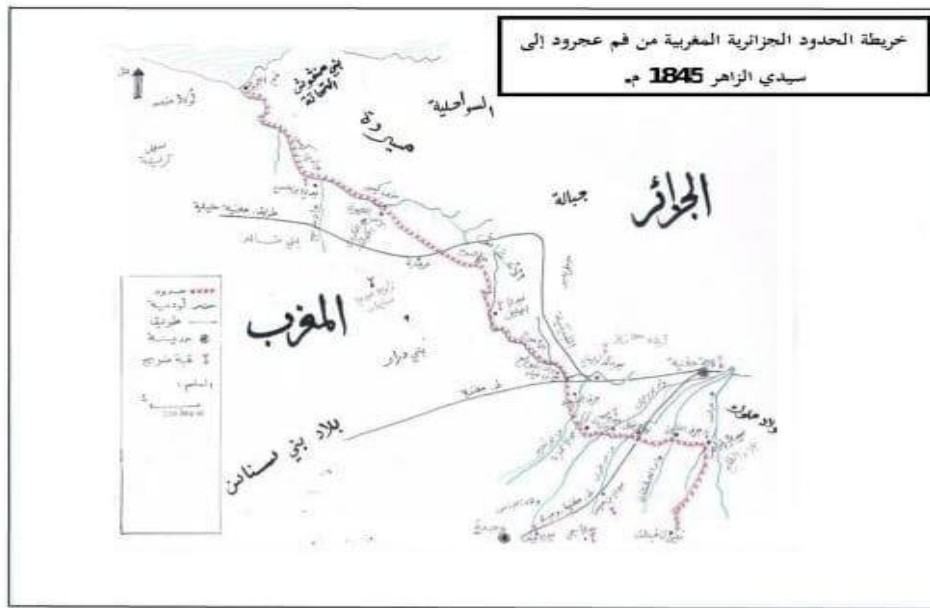
اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي : المرجع السابق، ص 129

¹ اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي : المرجع السابق، ص 129

الملحق رقم (4): نص معاهدة اتفاقية لالا مغنية 18 مارس 1845م¹

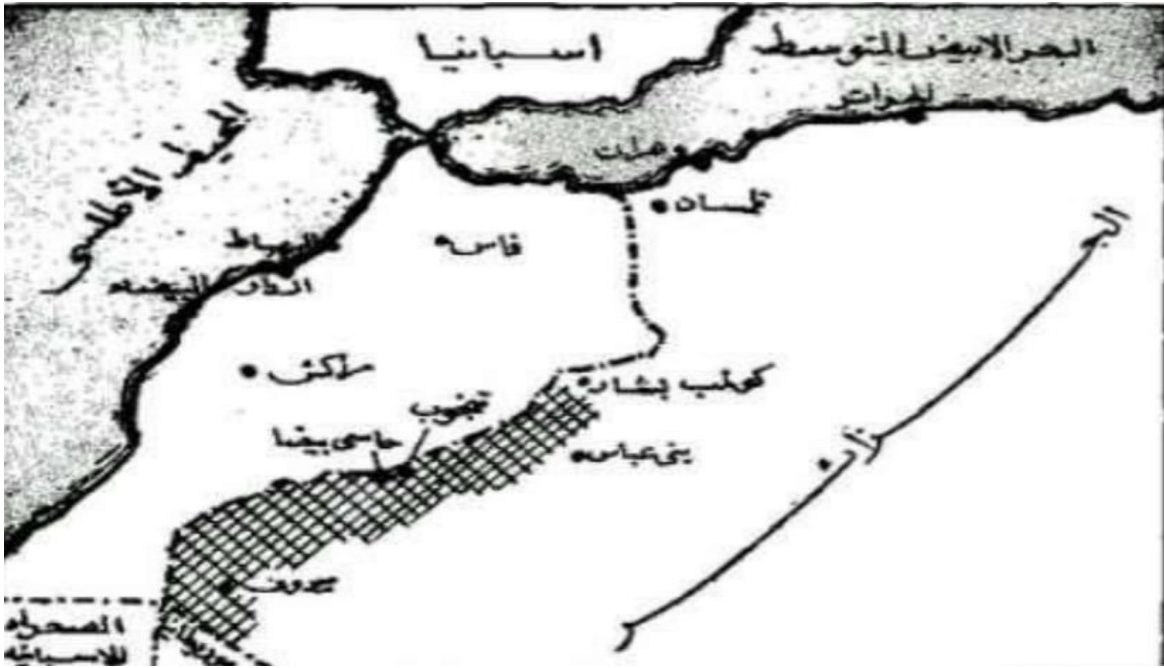
[illegible][illegible][illegible][illegible]

الملحق رقم (5): خريطة توضح الحدود الجزائرية المغربية من خلال معاهدة لالة مغنية¹

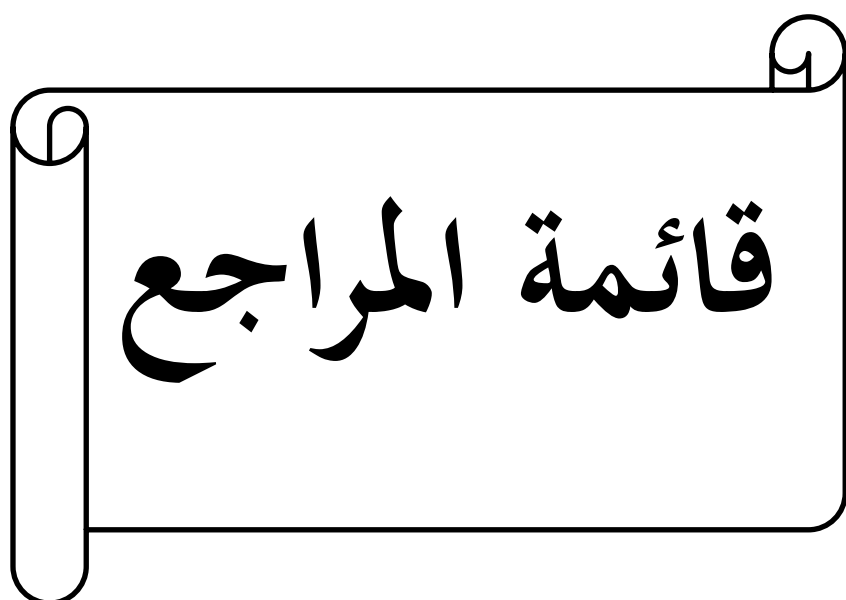


¹ عز الدين سيفي : المرجع السابق ، ص ص 282- 283

الملحق رقم (06): خريطة المناطق الجزائرية التي وقع عليها عدوان حكومة المغرب¹.



¹ خليصة عمرون، وفاطمة الزهراء لعزيري، حرب الرمال 1963 وانعكاساتها المحلية والإقليمية، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 59.



1. ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي: إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج5، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.
2. لأفراني محمد الصغير: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تح: عبد اللطيف الشاذلي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1998م.
3. لأفراني محمد الصغير: روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تح: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1995م.
4. الجزائري محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1905م.
5. الرباطي محمد الضعيف: تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تح: تق: أحمد العماري، ط1، دار المآثورات، الرباط، المغرب، 1986م.
6. الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج5 وج7 وج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997م .
7. بن زيدان عبد الرحمن العلوي: العلائق السياسية لدولة العلوية، تق: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1999م.
8. بن زيدان عبد الرحمن: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م.
9. بن ميمون محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق: محمد عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
10. روش ليون: اثنان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تع: محمد خير محمود البقاعي، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011م.

11. التسولي علي بن عبد السلام: رسالة في أجوبة على أسئلة الأمير عبد القادر

الجزائري، تح: محمد البنعادي، ط1، مطبعة ووراقة بلال، وجدة، 2014م.

المصادر المترجمة:

1. تشرشل هنري: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية

للنشر، تونس، 1974م.

2. روجرز ب.ج: العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م، ط1، ترجمة: يونان ليب

رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981م.

ثانياً: الكتب والمراجع العلمية

أ- باللغة العربية:

1. العسلي بسام: خير الدين بربوس والجهاد في البحر 1470-1547م، ط3، دار النفائس،

بيروت، لبنان، 1986م.

2. الجمل شوقي عطا الله وإبراهيم عبد الله عبد الرزاق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار

الزهراء، الرياض، 2002م .

3. الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر،

المغرب)، ط1، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1977م.

4. العقاد صلاح: تاريخ المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،

مصر، 1993م.

5. برحاب عكاشة: من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط1، دار أبي رقرق للطباعة والنشر،

الرباط، المغرب، 2003م.

6. برحاب عكاشة: المغرب والجزائر تاريخ حوار صعب، دط، مطابع الرباط، الرباط، المغرب،

2015م.

7. بسايح بوعلام: الأمير عبد القادر مغلوباً لكن مظفراً، ترجمة: خليل أحمد، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر والإشهار، الجزائر، دت.
8. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
9. بن سلطان عمار: الدعم العربي للثورة الجزائرية، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت.
10. بن جديد شاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979)، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، دت.
11. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.
12. بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م.
13. بوعزيز يحيى: الأمير عبد القادر رائد الكفاح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م.
14. بوعزيز يحيى: ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
15. حرب أديب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847م)، ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م.
16. حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، ج2 وج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
17. داهش محمد علي: العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830)، قسم التاريخ، جامعة الموصل، دت.
18. الارقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003م.
19. رضوان محمد: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو قانونية لمسألة الحدود، ط1، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999م.

20. رزيق المخامدي عبد القادر: نزاعات الحدود العربية، دط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
21. زيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق، الجزائر، 2011م.
22. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
23. سعد الله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير 1830-1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م.
24. سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
25. سعيدي وهيب: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دط، دار المعرفة، الجزائر، دت.
26. سيمو بهيجة: الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 2000م.
27. صغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، دط، دار السبيل، الجزائر، دت.
28. صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012م.
29. الطمار محمد بن عمرو: تلمسان عبر العصور ودورها في سياسة وحضارة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م.
30. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية وتقييمية، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.
31. العلوي إسماعيلي مولاي عبد الحميد: وجدة وأنكاد في دوحة الأعماد، ج1، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 1985م.

32. لوتسكي ف: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط2، دار الفارابي، بيروت، 2007م.
33. المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 1965م.
34. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.
35. مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
36. المليي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تق: محمد المليي، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
37. منور العربي: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
38. مياسي إبراهيم: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، دط، دار هومة، الجزائر، 2009م.
39. مياسي إبراهيم: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
40. مبارك زكي: أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، ط1، دار أبي رقاق، الرباط، المغرب، دت.
41. نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، دط، الهيئة الدستورية العامة للكتاب، الجزائر، 1990م.
42. هلايلي حنفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008م.
43. ياسين إبراهيم: سلطة مغربية في غرب الجزائر (1830-1832)، دط، مطابع الرباط نت، الرباط، المغرب، 2015م.

44. التازي عبد الهادي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، عهد العلويين، ج 9 وج 10 وج 12، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1988م-1989م.
45. التازي محمد: مذكرات سفير، ط 1، مطبعة الأنباء، الدار البيضاء، المغرب، 2000م.
46. الشابي مصطفى: الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912م)، ج 2، ط 1، المطبعة والوراقة الوطنية، الرباط، 2008م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأطروحات الأكاديمية

أ- أطروحات دكتوراه:

1. بن جبور محمد: الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر (1830-1847م) من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012-2013م.
2. بن سيفي عز الدين: العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ / 1830-1912م)، أطروحة دكتوراه (LMD) في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018م.
3. بن زاوية حميد: إسهامات مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود والإقليم في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة مولاي معمري، تيزي وزو، 2016م.
4. براد ثريا: الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، رسالة أطروحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997م.
5. قاسي إلياس نايت: المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية (1792-1859م)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013-2014م.

ب- رسائل الماجستير:

1. بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب (923هـ-1069هـ / 1517م-1659م)، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 1983م.
2. بن قומר جلول: معركة وادي المخازن وأثرها في العلاقات المغربية مع دول غرب أوروبا (968هـ-1578م / 1012هـ-1603م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011م.
3. بوزرب رياض: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988م)، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م.
4. بلعربي نور الدين: العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1830-1847م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009م.
5. جلول مكي: مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من (1234-1847م)، رسالة جامعية لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م.
6. نصيب عتيقة: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012م.

ج- مذكرات الماستر:

1. بن قيطون حمزة: المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1882-1914م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015م.

2. عمرون خليصة ولعزيري فاطمة الزهراء: حرب الرمال 1963 وانعكاساتها المحلية والإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م.
- رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية
1. بلحميتي آمال: "مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 458، 2017م.
2. بن بوزيان عبد الرحمان: "مشاريع الوحدة المغاربية: دراسة في المعوقات والتحديات"، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، عدد 04، سبتمبر 2020م.
3. بن قومار جلول: "جوانب من مظاهر العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في عهد المولى إسماعيل العلوي (1672-1727م)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، الجزائر، ديسمبر 2016م.
4. برنو توفيق: "مؤتمر طنجة (27-30 أبريل 1958) والقضية الجزائرية: من وحدة المصير إلى تضارب المصالح"، مجلة متون، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، المجلد 14، العدد 02، سبتمبر 2021م.
5. الشيخ براهيم محمد: "التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجاً)"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، جلفة، الجزائر، جوان 2017م.
6. طحطح خالد فؤاد: "العلاقات المغربية العثمانية خلال العصر الحديث (القرن السادس عشر - أواخر القرن الثامن عشر)"، دورية كان التاريخية (مجلة إلكترونية)، العدد 14، 2011م.
7. غيلاني سبتي: "قراءة في تاريخ العلاقات السياسية الجزائرية المغربية (1516-1912)"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، العدد 14.

8. قادة دين: "الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ"، مجلة عصور الجديدة، العدد 27، الجزائر، 2017-2018م.
9. قاصري محمد السعيد: "المساعدات العسكرية المغربية للمقاومة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر (1832-1847م)"، مجلة عصور، العدد 10، جامعة وهران، الجزائر، جوان 2005م.
10. مزيان محمد: "جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب"، مجلة كان التاريخية، العدد 22، ديسمبر 2013م.
11. مزيان محمد: "المغرب والجزائر: الجوار الصعب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 42، ديسمبر 2014/جانفي 2015م.
12. مقلاتي عبد الله: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958"، مجلة التراث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 09، العدد 31، أوت 2019م.
13. قلّاتي عبد الله ومراح هادي: "المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال (1961-1963)"، مجلة المتوسط التاريخية، العدد الثاني، يونيو 2020م.
14. المدني أحمد توفيق: "تلمسان بين الزيانيين والعثمانيين (1530-1554م)"، مجلة الأصالة، العدد 26، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1971م.
15. حجازي مصطفى: "أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقارير القنصلية الفرنسية في طنجة (1843-1845م)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، المجلد 09، العدد 01، جوان 2018م.
16. السيد سلمى عمر: "بنو الوطاس في المغرب (1465-1553م)"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 43، السودان، جوان 2010م.
17. بوعزيز يحيى: "المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية (1236هـ-1554م)"، مجلة الأصالة، العدد 26، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1971م.

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Haedo Fray Diego: Histoire des Rois d'Alger, traduite et annotée par: H.D. de Grammont, Adolphe Jourdan, Alger, 1881.
2. Hamat Ismail: Histoire du Maghreb, Éditions Ernest Leroux, Paris, 1923.
3. Ladimir J: Les guerres d'Afrique: la conquête d'Alger par les Français, B. Renoult et binaires-Editeurs, Paris, 1859.
4. De Lagorce Pierre, Louis-Philippe (1830-1848), Librairie Plon, Paris, 1931.



الفهرس

الإهداء.....	
الشكر والعرفان.....	
قائمة المختصرات.....	
المقدمة.....	9
<u>الفصل الأول: الحدود الجزائرية المغربية قبل اتفاقية لالة مغنية</u>	
تمهيد الفصل.....	17
المبحث الأول: الحدود الجزائرية المغربية سنة 1518-1671.....	18
المبحث الثاني: وضعية الحدود الجزائرية المغربية (1671-1830م).....	29
خلاصة الفصل.....	38
<u>الفصل الثاني: الظروف التاريخية لاتفاقية لالة مغنية 1845م وبنودها القانونية</u>	
تمهيد الفصل.....	40
المبحث الأول: التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري ومقاومة الأمير عبد القادر.....	41
المبحث الثاني: معركة ايسلي 1844م.....	48
المبحث الثالث: بنود الاتفاقية واطرافها.....	56
خلاصة الفصل.....	67
<u>الفصل الثالث: تأثيرات إتفاقية لالة مغنية على العلاقات بين الدولتين. (1954-1963)</u>	
تمهيد الفصل.....	69
المبحث الأول: أثرها في ظل ثورة التحريرية ومؤتمر طنجة.....	70
المبحث الثاني: حرب الرمال 1963.....	75
المبحث الثالث: أثر الصراع الحدودي على العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب.....	82
خلاصة الفصل.....	89

91	الخاتمة.....
95	الملاحق.....
102	قائمة المصادر والمراجع.....
113	الفهرس.....
116	الملخص.....



الملخص

تتناول هذه الدراسة قضية الحدود الجزائرية المغربية من خلال تحليل اتفاقية لالة مغنية (1845م)، وتتبع أثرها البنيوي على مسار العلاقات السياسية بين البلدين وصولاً إلى حرب الرمال (1963م). وينطلق البحث من إشكالية محورية تتعلق بمدى إسهام هذه الاتفاقية في إعادة تشكيل المجال الحدودي، وكيف تحول الغموض الذي طبع بعض بنودها، خاصة في المناطق الجنوبية والصحراوية، إلى مصدر توتر مستمر بين الطرفين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع تطور القضية عبر ثلاث مراحل تاريخية رئيسية، حيث خلصت إلى أن اتفاقية لالة مغنية لم تكن مجرد وثيقة لترسيم الحدود، بل شكلت محطة مفصلية في صناعة الإشكال الحدودي بين البلدين، وأسهمت في إنتاج خلافات قانونية وسياسية حول تفسير خطوط التماس. كما توصلت الدراسة إلى أن تباين المرجعيات القانونية والسياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال ساهم في تفجر أول صدام عسكري مباشر بين البلدين سنة 1963م، وهو ما جعل من ملف الحدود أحد أبرز العوامل المؤثرة في توتر العلاقات الثنائية وتعطّل مسارات التكامل الإقليمي في الفضاء المغاربي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية لالة مغنية؛ الحدود الجزائرية المغربية؛ معركة إيسلي؛ حرب الرمال؛

الاستعمار الفرنسي؛ العلاقات السياسية.

Abstract

Abstract

This study examines the Algerian–Moroccan border issue through the analysis of the Treaty of Lalla Maghnia (1845) and the assessment of its structural impact on the evolution of political relations between the two countries up to the Sand War in 1963. The research is based on a central question concerning the extent to which this colonial agreement contributed to the reconfiguration of the border space, and how the ambiguity of certain provisions, particularly in the southern and Saharan regions, became a source of persistent tension between both parties. The study adopts a descriptive and analytical approach by tracing the evolution of this issue through three main historical phases. It concludes that the Treaty of Lalla Maghnia was not merely a border delimitation document, but a pivotal stage in the formation of the border dispute between the two countries, generating legal and political divergences in the interpretation of boundary lines. It also finds that the divergence of legal and political frameworks in the post-independence period contributed to the outbreak of the first direct military confrontation between the two states in 1963, making the border issue one of the main factors behind bilateral tensions and the obstruction of regional integration in the Maghreb.

Keywords: Lalla Maghnia Treaty; Algerian–Moroccan borders; Battle of Isly; Sand War; French colonialism; political relations.